

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بزرع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

الرئيس: قبل أن أفتح الباب للإدلاء بالبيانات، أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأن قائمة المتكلمين المفتوحة لهذا الجزء من عملنا ستقفل في الساعة ١٨/٠٠ اليوم. ويرجى من جميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة أن تسارع إلى تسجيل أسمائها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

السيد أرياس غونثاليث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى، متمنياً لكم كل التوفيق. وتأكدوا من أنه يمكنكم أن تعولوا على دعم إسبانيا لمساعدتكم على أن تكمل أعمال هذه الدورة بالنجاح.

إن العمل من أجل النهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح أساسي لتعزيز آفاق السلام. وإسبانيا تعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتحقيق تلك الأهداف. وسياستنا الأمنية تولى أهمية كبيرة لتعددية الأطراف والتعاون الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة. ولا يساورنا أدنى شك بشأن الدور الحاسم الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في التصدي لتحديات الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي السنوات الأخيرة، تحققت نجاحات مهمة في المجال النووي، كمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وبدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. كما أحرز تقدم يبعث على التفاؤل في مجال الأسلحة التقليدية. وكان اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وفتح باب التوقيع عليها في حزيران/يونيه من المعالم التي أسهمت فيها إسبانيا بقرار واضح ودعم قوي. وكانت إسبانيا من أوائل الدول الموقعة، ويمكننا أن نقول بارتياح إن النظام الإسباني لضوابط الصادرات من المواد

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1350376 (A)



نواصل العمل من أجل تحقيق عالميتها وتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بحزم وعزم، على أن يكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ المقبل نصب أعيننا.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط مسألة محورية. ولتحقيق ذلك، ترى إسبانيا أنه من الضروري اعتماد نهج عملي وواقعي، مع جدول أعمال يقوم على خطوات تدريجية. ولا بد من اتخاذ تدابير لضمان عدم وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي المجموعات الإرهابية. ونود أن تؤكد على أهمية الامتثال للواجبات والالتزامات الناشئة عن قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

وإسبانيا تود أن تقدم دعمها للبلدان التي تطور قدراتها النووية بطريقة مسؤولة وشفافة، في امتثال صارم لالتزاماتها الدولية وتمشياً مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

علاوة على ذلك، وبمجرد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، سيكون قد أضيف مكون أساسي آخر لترع السلاح وعدم الانتشار. ومرة أخرى، ندعو الدول التي لم تصادق بعد على ذلك الصك - وخاصة الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢ - إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعالج تحديين خطيرين بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالانتشار النووي، وهما، تحديداً، البرنامج النوويان لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران.

ويجب أن تكف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الاستخفاف بالمجتمع الدولي بإطلاق التهديدات والاستفزازات، وأن تمثل لقرارات مجلس الأمن. وعلى بيونغ يانغ أن تقبل بضرورة التفاوض بحسن نية بشأن ترتيب من شأنه إزالة التهديد النووي من شبه الجزيرة الكورية.

الدفاعية يتوافق بالفعل مع أحكام معاهدة تجارة الأسلحة، بل ويتجاوز ما نصت عليه تلك المعاهدة في بعض الجوانب.

ومع ذلك، هناك مجالات أخرى لم يجرز بشأنها أي تقدم. فاستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح - وهو أحد المحركات الرئيسية لآلية الأمم المتحدة لترع السلاح، وعجز المجتمع الدولي عن بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ما زالاً من بواغث القلق الشديد.

إن الأداء الفعال للمؤسسات المتعددة الأطراف لترع السلاح هو ضمان للأمن الجماعي، ولا يمكن أن يتخذ أي تصور منفرد بشأن الأمن الذاتي ذريعة لإعاقة عمل مؤسسة دولية. وقد وضع توافق الآراء كقاعدة عمل في مجالات حساسة كترع السلاح وعدم الانتشار بغية النظر في كل الآراء واحترامها في إطار عملية اتخاذ القرارات. مع ذلك، فإن استخدام توافق الآراء على أنه حق نقض افتراضي يقوض طبيعتها ذاتها.

وثمة ما هو أخطر من ذلك، وهو التحقق من استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب في سوريا. وقد وجهت إسبانيا ثلاث رسائل للأمين العام تحث فيها على سرعة التحقيق في كل الادعاءات ذات المصدقية بشأن استخدام أسلحة الدمار الشامل تلك المحظور استخدامها بموجب القانون الدولي منذ زهاء قرن تقريباً، بسبب قسوتها المفرطة. وإسبانيا ترحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي ينشئ الإجراءات والمواعيد النهائية لتدمير الترسانة الكيميائية السورية. وأكرر دعم إسبانيا للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للقضاء على تلك الأسلحة في حينه. وارتكاب هذه الجرائم يجب ألا يمر بدون عقاب، ولا بد من مساءلة مرتكبيها بموجب العدالة الدولية.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل المحور الرئيسي لنظام عدم الانتشار النووي العالمي. ولذلك، علينا أن

إن فرنسا تؤيد البيان الذي أدلى به أمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3). وأود أن أؤدي الملاحظات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

تميز هذا العام ليس فقط بتحقيق المجتمع الدولي لنجاحات كبيرة، ولكن أيضا بتطورات جديدة غير مقبولة. أود أن أبدأ بالنجاحات. فقد شكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة خلال شهر نيسان/أبريل خطوة تاريخية إلى الأمام بالنسبة للقانون الدولي. وفي قطاعنا، فإن تلك هي أول معاهدة رئيسية تعتمد في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٦. وهي تمثل أفضل مثال على العمل المتعدد الأطراف الفعال، الذي تطمح إليه فرنسا وتدعو إليه. وجرت الموافقة أخيراً على المعايير العالمية التي تحكم التجارة المشروعة وتمنع الاتجار غير المشروع، وبالتالي من الضروري أن نتحرك بسرعة نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وتجري في باريس، إجراءات التصديق البرلمانية؛ ويتداول مجلس الشيوخ الفرنسي بشأن هذه المسألة اليوم.

ويجب إنشاء الأمانة التي تنص عليها المعاهدة بسرعة. وينبغي أن يسترشد اختيار المقر بعدة معايير، بما في ذلك وجود خبرة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والقرب من المنظمات التي تعمل في هذا المجال. وتستجيب مدينة جنيف تماماً لكل تلك المعايير.

لقد حققت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي عقدت خلال شهر نيسان/أبريل، نجاحاً كبيراً آخر ينبغي الترحيب به. ولكن في الوقت نفسه، اعتمدت ١٨٨ دولة طرفاً في تلك الاتفاقية تقريراً طموحاً بتوافق الآراء، وتم استخدام سلاح وحشي، حظر القانون الدولي استخدامه منذ قرن، في سوريا.

إن استخدام الحكومة لسلاح دمار شامل ضد شعبها في سوريا أمر غير مقبول. وأتاح رد فعل العديد من البلدان

وفيما يتعلق بإيران، نرحب بالخطاب التوافقي للرئيس روحاني. ونأمل أن تعقب ذلك إجراءات تقدم حلاً مرضياً للمسألة النووية الإيرانية. وإسبانيا لا تشكك في التطلعات المشروعة للعمل في سياق برنامج نووي للأغراض السلمية، وندعو السلطات الإيرانية إلى تبديد الشكوك التي أثارها برنامجها النووي، وهو ما أعلنته إيران نفسها.

ونحن نولي اهتماماً كبيراً أيضاً لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتلك الأسلحة تتسبب في سقوط أكثر من نصف مليون ضحية سنوياً وتشكل نمطاً آخر من أسلحة الدمار الشامل للبشر، مما يتطلب انتباه هذا المحفل بصورة عاجلة. وقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي قدمته أستراليا وشاركت إسبانيا في تقديمه، يمثل خطوة هامة نحو مزيد من سيطرة الدول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

واللجنة الأولى ستتناول عدداً كبيراً من البنود في مناقشتها في هذه الدورة. ويأمل الوفد الإسباني أن تكون اللجنة محفلاً لمناقشات ونتائج طموحة من شأنها أن توفر استجابات صالحة للتحديات المتزايدة التي نواجهها في مجال الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وبالأمس، تحدث ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3)، معرباً عن الموقف المشترك المنبثق عن الاتفاق بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بما فيها إسبانيا. وينبغي أن تراعى معطيته البناءة على النحو الواجب.

السيد سيمون ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً، أن أهنئكم بجماعة سيدي، على انتخابكم للرئاسة.

سأتلو نسخة مختصرة من بياني المطبوع، الذي سيوزع على الوفود.

تمو مخزونها من اليورانيوم المخصب، بما في ذلك اليورانيوم المخصب بنسبة أكثر من ٢٠ في المائة، وتتواصل أنشطتها المرتبطة بالماء الثقيل.

ونأمل أن تشكل تصريحات الرئيس الإيراني الجديد فرصة. فقد التقاه رئيس الجمهورية الفرنسية قبل أسبوعين هنا في نيويورك. وأبلغه استعدادنا للحوار ولكن أيضا مجزنا إزاء الانتشار النووي. ونحن في انتظار مبادرات ملموسة لاستعادة الثقة تبين بأن إيران مستعدة حقا للاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي.

ولا تزال فرنسا تأمل في تسليط الضوء بالكامل على أنشطة سوريا النووية، الماضية والحالية. ويؤسفنا اضطرار الوكالة إلى تأجيل مهمة التحقق، إلى أجل غير مسمى في عام ٢٠١٣، وندعو سوريا بالسماح بمهمة التحقق تلك، في أقرب وقت ممكن.

يجب علينا أن ننظر إلى المستقبل ونعالج تحدياته. وقد برزت مناقشة هامة خلال الأشهر الأخيرة بشأن مسألة الروبوتات الذاتية الفتاكة. وتلك المناقشة هي مناقشة هامة، لأنها تثير السؤال الجوهري المتعلق بمكان الإنسان في قرار استخدام القوة المميتة. وهي أيضا مناقشة هامة، لأنها تسلط الضوء على العديد من القضايا الأخلاقية والقانونية والتشغيلية والتقنية. وتتعامل مع تكنولوجيات لم يجر بعد تطويرها بشكل كامل، وذات استخدام مزدوج. ويجب توضيح شروط هذه المناقشة. وينبغي أن تعقد هذه المناقشة حتى تكون مفيدة وتسمح بتحقيق تقدم، في منتدى نزع السلاح المناسب الذي يجمع بين الخبرات العسكرية والقانونية والتقنية اللازمة، وجميع الدول المعنية.

يظل نزع السلاح النووي محوريا فيما يخص التزامنا. وتعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حجر الزاوية بالنسبة لنظام عدم الانتشار النووي وأساس جهودنا المتعلقة

الصلب والحازم، بما في ذلك فرنسا، اعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرارا في ٢٧ أيلول/سبتمبر، واعتماد مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويدين ذلك القرار بوضوح الهجوم الكيماوي الذي حصل في ٢١ آب/أغسطس. ويرفض الإفلات من العقاب ويدعو إلى تقديم المسؤولين إلى المحاكمة. ويقر بوجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، ويفرض قرارات هامة ملزمة قانونيا، بهدف تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا. أخيرا، قرر أنه في حالة عدم الامتثال، فإن مجلس الأمن سيفرض تدابير جديدة بموجب الفصل السابع.

كانت المحزنة التي ارتكبت في ٢١ آب/أغسطس، باستخدام الأسلحة الكيميائية مرعبة، ولكن يجب علينا ألا ننسى المعاناة الأخرى للشعب السوري وباقي انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك استخدام أسلحة غير مقبولة أخرى، ولا سيما الذخائر العنقودية، ووفقا لبعض المزاعم أسلحة حارقة.

جلب الانتشار النووي أيضا نصيبه من الأخبار السيئة. حيث أجرت كوريا الشمالية تجربة نووية جديدة خلال شهر شباط/فبراير. وكان هذا الاختبار عملا خطيرا، شكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. ومثل كذلك، في أعقاب إطلاق صاروخ بعيد المدى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انتهاكا جديدا وغير مقبول من جانب كوريا الشمالية لالتزاماتها الدولية. وجرت إدانة تلك الأعمال في قرار مجلس الأمن ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). يتعين على بيونغ يانغ وضع حد لهذا التصعيد ولخطابها العدواني.

لا تزال الأزمة الإيرانية المتعلقة بالانتشار، شغلنا الشاغل. ويؤكد التقرير الجديد للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مرة أخرى انتهاك ذلك البلد لالتزاماته المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن. ويستمر

ومن شأن الانتقاص من الأولوية الممنوحة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أن يشكل انحرافاً عن الطريق المنصوص عليه في خريطة الطريق لعام ٢٠١٠، وبذلك فإنه يخاطر بإضاعة المزيد من الوقت. وقد تعيّن على فرنسا أن تحذر هذا الاجتماع في العام الماضي من العواقب المحتملة لبعض المبادرات الرامية التي أنشأت منتديات موازية. ويجب أن نشير إلى أن ذلك قد أدى بالفعل - كما كنا نحشى - إلى إعادة فتح باب المناقشات بشأن النهج التدريجي، وفيما يتعلق بأولوية المفاوضات التالية. وفي نهاية المطاف، فإن هذا يعرض للخطر خريطة الطريق التي وضعتها خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام بلدي بإزاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من آلية نزع السلاح. وفرنسا ملتزمة - بوصفها من يتولى عادة صياغة مشروع القرار الخمسي بشأن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح - بالحفاظ على استقلال المعهد، وبأسلوب إدارته، استناداً إلى المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام. ومن الضروري تمكين المعهد من مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقلاله الذاتي، على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وأكدته القرار ٨٧/٥٦.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والأعضاء الآخرين في المكتب، على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن اللجنة الأولى ستكمل مداولاتها بنجاح تحت قيادتكم المقتردة، وبفضل خيرتكم وبراعتكم الدبلوماسية.

إننا نجتمع اليوم في ظل عالم بدأت تزداد فيه الصراعات مرة أخرى بعد تراجعها ما يقرب من عقدين من الزمان.

بترع السلاح النووي. وتمثل خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠ خارطة طريقنا. ومن المهم تنفيذ خارطة الطريق تلك، والتمسك بها دون الانحراف عن المسار الذي تم اختياره. ويعني ذلك ضرورة أن ترقى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مستوى التزامها، وتذكر فرنسا مسؤولياتها كدولة حائزة للأسلحة النووية. مع شركائنا من الدول الخمس الدائمة العضوية، وعلى المستوى الوطني، فإننا نعمل في هذا الاتجاه. وستتاح لي فرصة العودة إلى هذه النقطة بمزيد من التفصيل خلال مناقشة القضايا النووية.

ولكن خارطة الطريق التي قررتها خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، هي أيضاً نهج مشترك يلزم جميع الدول الأطراف. وهو نهج تدريجي، كما أنه تسلسل للإجراءات المتعددة الأطراف، مع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ومع إطلاق المفاوضات بخصوص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وذلك تسلسل منطقي.

ويقينا فإن خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ واضحة جداً في هذا الصدد. ويدعو الإجراء ١٥ إلى بدء التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون إبطاء في مؤتمر نزع السلاح وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وعليه، فإن من الأمور الملحة أن يعتمد المؤتمر برنامجاً للعمل استناداً إلى الوثيقة CD/1864 المتفق عليها بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩. وما زلنا نود أن نبدأ هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح دون إبطاء. مع ذلك وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد أيدنا القرار ٥٣/٦٧ من أجل تعزيز تحقيق تقدم في المحادثات بشأن هذه المعاهدة التي ينبغي التفاوض بخصوصها في مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن فريق الخبراء الحكوميين الذي سيجتمع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ سيجعل ممكناً إحراز تقدم هام في ذلك الصدد.

الانتشار يؤثر أيضا على مصداقية النظام. وأخيرا، فإن من الضروري توحي الحرص على مراعاة الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبطبيعة الحال، فإن هذا الحق يقترن بالالتزامات الدولية ذات الصلة. غير أن بعض البلدان لا تزال خارج هذا النظام للأسف. ونؤيد من جانبنا عملية هذا النظام، فضلا عن تنفيذه بصورة فعالة وبمحسن نية وعلى نحو مستمر.

ونشيد بالنظام الدولي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفه أداة أساسية في الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار. وتدرك تركيا في هذا السياق، ضرورة زيادة تعزيز وتعميم سلطات الوكالة في مجال التحقق. ونرى أن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكلان معايير للتحقق لا غنى عنها. وندعو الدول التي لم توقع وتصدق عليهما بعد إلى أن تفعل ذلك، فضلا عن تنفيذهما في أقرب وقت ممكن. ونرى أن تعزيز نظام الضمانات، بالإضافة إلى تعزيز دور الوكالة ومواردها المالية، هما عنصران أساسيان أيضا لكفالة استدامة نظام معاهدة عدم الانتشار في الأجل الطويل.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للدول أن تتمتع - في إطار امتثالها التام لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات - بفرص الحصول على التكنولوجيا النووية المدنية دون قيود، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن من شأن ذلك أن يسهم في زيادة تعزيز عالمية نظام معاهدة عدم الانتشار. وبعد، فإنه يجب علينا أيضا أن نكفل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة حتى لا تتحول البرامج النووية من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

ومن الناحية الأخرى، تؤمن تركيا إيمانا راسخا بأن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية يشكل تدبيرا لا غنى عنه من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. ونشدد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب

ويؤثر عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن بشدة على أجزاء معينة من العالم، الأمر الذي يسفر عن معاناة جماعية وتدمير حياة ومستقبل عامة الناس. ونواجه أيضا تحديات أمنية عالمية مشتركة متزايدة جراء العولمة والتكنولوجيات الجديدة. وفي الوقت نفسه فإن الإنفاق العسكري العالمي لا يتباطأ على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول. ويزداد الأمر سوءا لأن الآليات التي وضعناها من أجل موازنة تلك التحديات لا تعمل كما ينبغي. لا أود رسم صورة قائمة، بيد أن هناك شاغلا وجوديا من الضروري التصدي له على وجه السرعة.

وما زال الهدف المشترك الذي نتطلع إليه يتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقد أعربنا جميعا عن وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة الهامة أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي الذي نظمته حركة عدم الانحياز قبل أسبوعين. وقد شعرنا بالارتياح للاعراب القوي عن تأييد هذا الطموح. غير أنه يتعين استكمال ذلك التأييد باتخاذ خطوات ملموسة.

ولكن الآلية المحورية لذلك الطموح - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - لا تعمل للأسف على النحو الفعال الذي كنا نرجوه. وترى تركيا أن من شأن التعامل العادل والمتوازن مع الركائز الثلاث التي تعزز بعضها بعضا أن يزيد نزاهة ومصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار.

ويؤثر مدى قدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح على نجاح جهودها المبذولة في هذا الصدد. وترحب تركيا في هذا السياق، بدعوة الرئيس أوباما في برلين إلى إجراء مزيد من التخفيضات لتلك الأسلحة. وفي الوقت نفسه، فإن الالتزام الصارم من قبل جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها في مجال عدم

في المنطقة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي، وخصوصا الأطراف الداعية لعقد المؤتمر، ألا يدخر وسعا في تنظيم هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

لا ينبغي لنا أن نغض الطرف عن أن نجاح الدورة الاستعراضية مرهون إلى حد بعيد بتحقيق هذا المشروع.

لدى مؤتمر نزع السلاح مسؤولية خاصة في برنامج نزع السلاح المعاصر. ويتعين علينا أن نسعى للحفاظ على أهمية المؤتمر من خلال اضطلاعهم بمهمته الأساسية. ولا نزال نأمل أن يستأنف المؤتمر أعماله الموضوعية في أقرب وقت ممكن. إن مؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى تنشيط أعماله من أجل استئناف الدور التفاوضي الفريد الذي أسندت إليه ولاية بشأنه. وتعتقد تركيا أن لدى المؤتمر الولاية والعضوية والنظام الداخلي لأداء مهامه بفعالية. إننا نعتبر الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشئ مؤخرا دليلا على الاعتراف المشترك بالحاجة إلى التوصل إلى برنامج عمل توافقي على وجه السرعة.

علاوة على ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الشروع في المفاوضات على إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، سيسهل لبنة أساسية. وسيمهد الطريق بشكل أكبر لتحقيق تقدم مواز فيما يخص باقي بنود جدول الأعمال الأساسية الأخرى، بما في ذلك نزع السلاح و ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية عنصران هامان في النظام العالمي المتعلق بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا تملك تركيا أيا من هذه الأسلحة، وتكرر دعوتها لتوسيع نطاق التقيد بماتين الاتفاقيتين وتنفيذهما الفعال. إننا ندعم بنشاط الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ هذين الصكين وإضفاء الطابع العالمي عليهما.

النوية في تحقيق هذه الأهداف. ولا ريب أن المجتمع الدولي قد استغرق ما يكفي من الوقت في انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ. وهيب مرة أخرى بجميع الدول، وخصوصا دول المرفق الثاني، التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

إن في تهيئة الظروف الملائمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل استثمارا ضخما نحو تحقيق عالم أكثر أمنا، وتوفير الأمن غير المنقوص للجميع. وما تزال تركيا تشعر بالقلق العميق إزاء الكارثة الإنسانية المحتملة في حال استخدام تلك الأسلحة الفتاكة، سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد. وعليه، فقد أيدنا مؤتمر أوصلو المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، علاوة على مشاركتنا فيه بصورة نشطة. وتنتطلع إلى مزيد من الإسهامات في المؤتمر المقبل في المكسيك.

إن تركيا طرف في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، جنبا إلى جنب مع ١١ بلدا آخر من جميع أنحاء العالم. وقد ثبت أن المبادرة صادرة عن دول متوسطة تعمل على تعزيز تنفيذ نتائج توافق الآراء التي تم التوصل إليها في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وما زلنا نواصل الإسهام في النهوض بأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

لقد تجاوزنا الآن منتصف الطريق في الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، في حين يقترب بسرعة موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي. ومع ذلك فإننا ما زلنا غير قادرين على البناء على الأساس الذي أرسته المعاهدة القائمة. وما زال يتم التغاضي عن الالتزامات، في حين لم يتم الوفاء بالتعهدات الخاصة بالدورة الاستعراضية الحالية. وأشير على وجه التحديد إلى وعدنا للعالم قاطبة بعقد مؤتمر دولي معني بإنشاء شرق أوسط خال من جميع أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من الظروف السلبية السائدة

معايير وقواعد فعالة بهدف القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتظل تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال ومواصلة تعزيز برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكنا سعداء بتحقيق، مؤتمر ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل، لنتائج.

لقد أشرت من قبل في بياني إلى الشعور بالضيق الحاصل في النظام. وتناولت التحديات العديدة التي تواجهنا. إن اللجنة الأولى هي مكان مهم يمكننا فيها جميعا معالجة تلك التحديات والتأثير في المستقبل. يجب أن نتمسك بهذه المسؤولية ونأمل أن تسهم هذه المداولات في القضاء على العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق إقامة عالم أكثر أمنا وأمانا. وأود أن أختتم كلمتي سيدي الرئيس، بتأكيد دعم وفد بلدنا وتعاونه الكاملين، من أجل الاحتتام الناجح لهذه الدورة.

السيدة ليديسما هرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):
يهنئكم الوفد الكوبي، سيدي، على انتخابكم لرئاسة أعمال هذه اللجنة، كما يهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

أتيحت لنا في ٢٦ أيلول/سبتمبر، فرصة تاريخية للمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى الأول الذي عقدته الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي. وكانت تلك مبادرة كوية، تبنيتها وعززتها حركة بلدان عدم الانحياز. وأتاح الاجتماع الرفيع المستوى فرصة ممتازة لتبادل وجهات النظر، والدفع قدما بتزع السلاح النووي، وبعث رسالة التزام سياسي من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وتعزيز تنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حظر الترسانات النووية والقضاء عليها بشكل كامل.

ونعتبر قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن التحقق من المخزون السوري من الأسلحة الكيميائية والقضاء عليه، خطوة هامة إلى الأمام، تزيد من تعزيز الإطار المعياري العالمي التي وضعته اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال نصها على أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل في أي مكان تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن يلتزم النظام السوري بعوده. حيث سيكون لعدم الامتثال عواقب.

إننا نتحدث في كثير من الأحيان عن التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية والكيميائية. ومع ذلك، يوجد نوع آخر هو بمثابة تهديد أيضا، يتمثل في الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونظرا للمعاناة الكبيرة التي تسببها، فإن تلك الأسلحة تعتبر أسلحة دمار شامل في أجزاء كثيرة من العالم، مثل أفريقيا.

إن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وانتشارها بدون ضوابط وسوء استخدامها، تهديد كبير للسلم والأمن، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان. وثمة علاقة موثقة بشكل جيد، بين الاتجار بها على نحو غير مشروع، والإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، أعربت تركيا عن سرورها بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة والتوقيع عليها، حيث شكل ذلك إنجازا بالغ الأهمية. لقد أيدت تركيا منذ البداية، وشاركت بنشاط في هذه العملية، ووقعت بعد ذلك على معاهدة تجارة الأسلحة. وتمثل القوة الحقيقية للمعاهدة في عالميتها وتنفيذها. لذلك، فإننا ندعو جميع الدول، ولا سيما الدول المصدرة الرئيسية، إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، بحيث يمكنها الدخول حيز التنفيذ دون تأخير.

وستواصل تركيا الإسهام بنشاط في كل الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل من أجل وضع

الأسلحة النووية. وبدلاً من ذلك، فإنها تواصل تعزيز ترساناتها النووية في الانتشار الرأسي، الذي نادراً ما يناقش.

ينبغي لنا تعزيز والاتفاق على خطوات ملموسة، تؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها، بطريقة ملزمة وغير تمييزية وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ويجب علينا أيضاً الشروع في إجراء مفاوضات دولية لإبرام معاهدة في أقرب وقت ممكن، من شأنها توفير ضمانات أمنية شاملة وغير مشروطة، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل إسهاماً ضرورياً وهاماً في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ونحن نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط دون تأخير. وكوبا تعتبر عدم الامتثال للاتفاق على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أمراً مثيراً للقلق وغير مبرر. فعقد هذا المؤتمر بشكل جزئياً هاماً لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وندعو إلى عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير وقبل نهاية هذا العام.

وبلدنا يؤكد من جديد حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء أبحاث حول الطاقة النووية وإنتاجها وتطويرها لاستخدامها في الأغراض السلمية من دون تمييز. وبخصوص عدم الانتشار، نعتقد أنه ينبغي وقف التلاعب الذي يقوم على أساس المعايير المزدوجة والمصالح السياسية والذي يسعى إلى الحد من حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتعددية الأطراف التي تقوم على الاحترام الصارم لميثاق الأمم المتحدة هي السبيل

جرى تقديم عدة مقترحات خلال الاجتماع. نشير من بينها، إلى الاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ستقدم حركة عدم الانحياز في اللجنة الأولى، مشروع قرار بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، سيشمل في جملة أمور، اقتراحاً يتعلق بإعلان ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للقضاء التام على الأسلحة النووية. وقدمت الدول الأعضاء في الجماعة خلال ذلك الاجتماع إعلاناً يعرض أولوياتنا، واتفقنا من بين أمور أخرى، على مواصلة تنسيق المواقف والإسهام في تنفيذ الإجراءات العملية المتعلقة بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي.

تؤيد كوبا اقتراح حركة عدم الانحياز المتعلق بالشروع بشكل عاجل في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على وجه السرعة، فيما يخص إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تحظر حيازة هذه الأسلحة وتطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها. ونكرر في السياق نفسه. التزامنا بالعمل من أجل عقد مؤتمر رفيع المستوى الدولي بحلول عام ٢٠١٨ على أقصى تقدير لتحديد سبل وطرق القضاء على الأسلحة النووية في أفصر فترة ممكنة، بهدف الاتفاق على برنامج مرحلي للقضاء التام عليها في إطار زمني محدد.

من غير المقبول أن يظل الردع النووي أساس العقائد العسكرية التي تأذن بحيازة الترسانات النووية واستخدامها. وتتمثل الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الدول أو أي طرف آخر لهذه الأسلحة، في القضاء التام عليها، وحظرها في ظل رقابة دولية صارمة. ويستمر عدم تنفيذ الدول النووية التزامها المترتب عليها، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للتفاوض على معاهدة دولية للقضاء على

والأهداف الأساسية لتلك الاتفاقية والحفاظ على التوازن بين ركائزها الأساسية الأربع - التدمير والتحقق والمساعدة والتعاون الدولي. فلمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دور هام في تعزيز التطور الاقتصادي والتكنولوجي للدول الأطراف، وخاصة تلك الأقل نمواً. ومن الأمور الملحة أن تُعتمد خطة عمل من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويعيد بلدنا تأكيد التزامه بالتنفيذ الصارم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وترى كوبا أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تعزيز التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من هذا الصك الهام. والسبيل الوحيد لتعزيز الاتفاقية هو اعتماد بروتوكول ملزم قانوناً، يسد الثغرات المتبقية في هذا الصك ويشمل الركائز الأساسية لتلك الاتفاقية، بما فيها التعاون الدولي.

في آذار/مارس من هذا العام، أكد المجتمع الدولي عدم التوصل إلى اتفاق أو توافق آراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة. وقد أتاح المؤتمر فرصة تاريخية من أجل التصدي بفعالية للعواقب الوخيمة المترتبة على الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة، والتي يتضرر منها الكثير من الأشخاص والدول في جميع أنحاء العالم. غير أنه لم يتم اغتنام تلك الفرصة على النحو الواجب. وللأسف، فقد جرى تجاهل الاتفاق على العمل استناداً إلى توافق الآراء في تلك العملية واستدعى الأمر إجراء تصويت على نص لم يلب المطالب والاحتياجات العادلة للمجتمع الدولي.

فمعاهدة تجارة الأسلحة تتسم بالعديد من أوجه الغموض وعدم اليقين وعدم الاتساق وتتضمن ثغرات قانونية. وهي نص غير متوازن يصب في مصلحة الدول المصدرة للأسلحة، حيث يمنحها امتيازات تضر بالمصالح المشروعة لسائر الدول، بما في ذلك المصالح المتعلقة بالدفاع والأمن الوطنيين. والمعاهدة تحاي

الوحيد لتحقيق نتائج هامة ودائمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤيد كوبا الجهود الرامية إلى استخدام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على الوجه الأمثل ولكنها على اقتناع بأن الشلل الذي يؤثر على جزء كبير من تلك الآلية يرجع أساساً إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، ولا سيما بشأن نزع السلاح النووي. ونعرب عن ارتياحنا لأن هيئة نزع السلاح وافقت على جدول أعمال يتضمن بنوداً موضوعية لدورة الثلاث سنوات الحالية ولأن بند "توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية" قد أُدرج في جدول الأعمال.

إن مؤتمر نزع السلاح له دور أساسي باعتباره منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لإبرام معاهدات في ميدان نزع السلاح. ونحن نشعر بالقلق إزاء الأفكار التي أعرب عنها البعض ومفادها أنه ينبغي تنحية مؤتمر نزع السلاح جانبا، بدعوى أنه هيئة عديمة الجدوى. وكوبا لا تؤيد هذا الموقف. ونؤكد مجدداً أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع من أجل الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه.

وينبغي للمؤتمر أن يعتمد على وجه السرعة برنامج عمل شاملاً ومتوازناً، يراعي الأولويات الحقيقية لنزع السلاح مع البدء بنزع السلاح النووي. وترى كوبا أن تلك الهيئة جاهزة للتفاوض، بصورة موازية، على معاهدة من شأنها إزالة الأسلحة النووية وحظرها ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول التي لا تملك أسلحة نووية، ومن بينها كوبا، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وترحب كوبا بنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي مكن من إعادة التأكيد على المبادئ

الهامة، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم لدعم جهودكم للتوصل إلى نتائج ناجحة.

(تكلم بالإنكليزية)

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل البحرين بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/68/PV.3)

تجتمع اللجنة الأولى في هذا العام فيما تم جهود نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. بمنعطف هام، حيث أخذت الجمعية العامة زمام المبادرة بعقد أول اجتماع رفيع مستوى على الإطلاق بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وأظهر الاجتماع التصميم العالمي على تخليص العالم من الأسلحة النووية. ويجب على آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف أن تتحمل مسؤوليتها من أجل تحقيق هذا الهدف.

تعتقد مصر أنه ينبغي لنا أن نستغل الزخم الذي تولد عن الاجتماع الرفيع المستوى. ونعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى، هذا العام خلال هذه الدورة، اعتماد قرار متابعة لنتائجه. إننا نؤيد مشروع القرار الذي اقترحته حركة عدم الانحياز لحشد الجهود في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال تحديد يوم دولي لنزع السلاح النووي، ودعوة الأمين العام لإعداد تقرير يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، وذلك استعداداً لإطلاق المفاوضات، والدعوة إلى عقد مؤتمر قمة حول نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز.

إننا ندعو مجمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لدعم تلك التدابير الملموسة والتدرجية للوصول إلى هدفنا المشترك

مصالح دول مصدرة معينة على حساب المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة. وستواصل كوبا تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وعلاوة على ذلك، يسرنا أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد اعتمد وثائقه الختامية بتوافق الآراء، وهو ما يعيد التأكيد على التأثير الكامل لبرنامج العمل وصلاحيته بوصفه الصك المناسب للتصدي لهذه الآفة.

في خضم المشهد الدولي بما يعتره من أزمات اقتصادية وتخفيضات في الإنفاق العام، تواصل النفقات العسكرية العالمية ارتفاعها، حيث تشير تقديرات إلى أن هذه النفقات سجلت ١,٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وبالمثل، شهدنا في العام الماضي زيادة في تمويل خطط هدامة تستهدف حكومات منشأة بصورة شرعية، وذلك في إطار سياسة تهدف إلى إحداث تغيير في النظام. بما يدعم المصالح الجغرافية - السياسية للدول الكبرى، وزيادة في الصراعات التي يؤججها النقل غير المشروع للأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول واستخدام المرتزقة، وهي أمور تشكل جميعاً انتهاكا صارخا للقواعد الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والسيناريو الدولي على النحو المبين يعبر عن أهمية العمل الذي تقوم به هذه اللجنة المخصصة لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن ندعو إلى تحقيق نتائج ملموسة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب مجدداً عن دعم وفد كوبا الكامل لعملكم، سيدي الرئيس، ولعمل هذه اللجنة بنجاح.

السيد خليل (مصر): يسعدني، في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة

الاتفاق الجماعي الذي جرى التوصل إليه في عام ٢٠١٠. إن مصر تدعو لعقد المؤتمر من دون تأخير، وإلى تنفيذ التكليف الصادر عام ٢٠١٠، و إلى تحقيق الأهداف التي طال انتظارها لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الذي أدى إلى التمديد اللانهائي للمعاهدة.

نتوقع أن تتخذ اللجنة الأولى خلال هذه الدورة ما يلزم من تدابير من خلال مشروع القرارين السنويين اللذين عرضتهما مصر بعنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" و "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". ولتحقيق تلك الأهداف، شاركت مصر بطريقة بناءة في جميع المحافل. وأطلق نبيل فهمي، وزير خارجية مصر مبادرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر خلال الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة، (انظر A/68/PV.18). وتتضمن المبادرة الخطوات التالية، المكملة لعقد المؤتمر.

أولاً، إننا ندعو جميع بلدان الشرق الأوسط، فضلاً عن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى إيداع خطابات رسمية لدى الأمين العام تعبر فيها عن دعمها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ثانياً، ينبغي لبلدان المنطقة التي لم تنضم بعد إلى أي اتفاقية من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، أن تلتزم قبل نهاية هذا العام، بالتوقيع والتصديق بشكل متزامن على الاتفاقيات ذات الصلة التي ليست أطرافاً فيها. كما ينبغي لها أن تودع دليلاً على ذلك لدى مجلس الأمن. وتدعو مصر جميع دول المنطقة إلى الاستجابة بإيجابية لهذه المبادرة. ونطلب إلى الأمين العام تنسيق الخطوات المذكورة أعلاه لضمان نجاحها. وسوف نوفر جميع الموارد الممكنة و نبذل كل جهد ممكن لضمان نجاح هذه المبادرة والجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

التمثل في نزع السلاح النووي. إننا نعتبر تلك الخطوات حافزاً لدعم آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. إنها ليست سوى تدابير أولية ضمن قائمة واسعة من الخيارات، لاتخاذ مزيد من الإجراءات في اتجاه إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، لحظر إنتاج وتطوير وحيازة تلك الأسلحة وإنهاء تهديدها للبشرية. ولا يمكن الاستهانة بدور وولاية الجمعية العامة في هذا الصدد.

أظهر الاجتماع الرفيع المستوى أنه يتعين مواصلة الجهود الدولية المتصلة بالقضاء العالمي على الأسلحة النووية، من خلال منظور نزع السلاح، وأن تحقيق نزع السلاح النووي يجب أن يكون هدف أي مبادرة دولية في هذا المجال، وأن ينصب تركيزها بشكل رئيسي عليه. وينطبق ذلك، عندما ناقش معاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن تشمل إنتاج المواد الانشطارية في الماضي، وتؤدي إلى عملية محددة زمنياً من أجل القضاء عليها. وتتشاطر هذا الرأي العديد من الدول التي تؤمن حقاً بنزع السلاح النووي. ونأمل أن يكون ذلك محل تركيز فريق الخبراء الحكوميين الذي أسندت إلى الأمين العام ولاية إنشائه. إن مصر تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في المناقشات ذات الصلة.

يجري تعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي كذلك من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولا مكان آخر أكثر أهمية من الشرق الأوسط، كما يتضح من القرار السنوي للجمعية العامة المعتمد بتوافق الآراء، والذي قدمته مصر. وقد اكتسب هذا التوافق العالمي بعداً تنفيذياً، من خلال الاتفاق الجماعي الذي حصل خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، من أجل عقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. لقد تسبب تأجيل هذا المؤتمر في خيبة أمل عميقة. ويتعارض مع

يسرت مصر مرتين استعراض الصك الدولي للتعقب، كجزء من عمليات استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أخيراً، نحن على ثقة سيدي، بأن رئاستكم المقتردة لأنشطة اللجنة الأولى، سوف تقودنا إلى تحقيق مزيد من التقدم فيما يخص التوصل إلى جدول أعمال متوازن لترع السلاح والأمن الدولي على جبهتي كل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ونكرر دعمنا لكم في هذا الصدد، كما أننا على استعداد لتقديم إسهامنا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد أوكرانيا، أسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، والإعراب عن ثقتنا بأنكم ستقودون مداولاتنا إلى نتيجة ناجحة.

سوف يتم نشر النسخة الكاملة من بياني على الموقع الشبكي، ولكن أسمحوا لي أن أقول بضع كلمات للإسهام في مناقشتنا.

يعتبر وفد بلدي مسألة نزع السلاح حاسمة لتحقيق السلام والأمن والتنمية في العالم، ويعتقد أن نزع السلاح العام والكامل يشكل حجر الزاوية لتحقيق السلام والأمن الدوليين. إن أوكرانيا تدعم باستمرار اتباع نهج متعدد الأطراف فيما يخص جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

وبينما نقر بالصعوبات في تنفيذ المعاهدات الدولية الحالية وإنفاذ المعاهدات الجديدة وتعثر مفاوضات نزع السلاح، فإننا نؤكد مجددا التزامنا الكامل بالإبقاء على آليات نزع السلاح الحالية والتعاون الدولي وتعزيزها من أجل تقوية برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن استخدام الأسلحة النووية هو أخطر تهديد يواجه البشرية اليوم. لقد دأبت أوكرانيا منذ

إن هذه الدورة هي أول دورة تعقدها اللجنة الأولى منذ اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، بموجب القرار ٢٣٤/٦٧ بء، وأعتنم هذه الفرصة لأكرر أن مصر تدرك جيدا الآثار المترتبة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحن ملتزمون تماما ببذل كل الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والقضاء عليه. ونحث جميع البلدان التي قررت الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، على تنفيذها بحسن نية من أجل تحقيق أغراضها وهدفها. وسوف تتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالانضمام إلى المعاهدة، ودخولها حيز النفاذ وتنفيذها، من أجل تحديد موقفنا النهائي.

وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة العمل على سد الثغرات المتبقية. ونواصل الدعوة لمعالجة عناصر الإفراط في الإنتاج والمخزونات المتزايدة من الأسلحة التقليدية في الدول الرئيسية المصدرة والمنتجة للأسلحة التقليدية. ولا نزال نعتقد أنه يتعين بذل كل جهد ممكن من أجل إخضاع إنتاج ومخزونات الدول المنتجة الرئيسية للرقابة الدولية. إن المساءلة الدولية تشكل الضمان الوحيد ضد احتمال إساءة استغلال الاختلال القائم بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وبقية دول العالم.

ويتفانم ذلك الاختلال جراء التقدم الحاصل في مجال الأسلحة التقليدية. ومصر تؤكد مجددا أنه لا يجب أن تتغلب التكنولوجيا على الإنسانية. ويثير التطوير المحتمل أو الفعلي للروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل، الكثير من التساؤلات حول توافقها مع القانون الإنساني الدولي وكذلك مع مسائل أخلاقيات الحرب. وينبغي معالجة هذه المسائل بشكل كامل. وينبغي وضع اللوائح القانونية، قبل تطوير و/أو نشر أنظمة من قبيل الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل.

بينما يشكل مثل هذا التطوير للأسلحة تحدياً إضافياً، ينبغي التصدي على النحو المناسب لتواصل التهديد الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد

الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

في هذا السياق، نشجع أيضا الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونرى أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ سوف يشكل خطوة ملموسة نحو بلوغ الهدف النبيل المتمثل في تحقيق عالم آمن وسلمي خال من الأسلحة النووية. ومن المهم للغاية احترام سلامة القواعد التي وضعتها معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة. والوقف الطوعي الحالي لإجراء تجارب الأسلحة النووية هام للغاية، ولكنه ليس بديلا عن حظر عالمي ملزم. وندعو الدول الأعضاء ذات الصلة إلى التصديق على المعاهدة على وجه السرعة.

وتواصل أوكرانيا دعم تطوير نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم ترم وتنفذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا دقيقا أن تقوم بذلك وأن توقع بروتوكولات إضافية وتضعها موضع التنفيذ.

كما أننا لا نزال مصرين على أن التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون ضروريا من أجل وضع حد الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي. وتوجه أوكرانيا نداء قويا لإيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بمسألة المواد الانشطارية الموجودة والبدء فورا في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وترى أوكرانيا أن القضاء التام على الأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد آفة الحرب النووية، وتؤيد الدعوة إلى الاعتماد الفوري لاتفاق دولي شامل بشأن حظر الأسلحة النووية. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه في فترة قصيرة من الزمن. فتحقيقه بالتالي يتطلب أن يتبع المجتمع الدولي نهجا طويل الأجل، مع اتخاذ الخطوات

سنوات عديدة على دعم هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن من الضروري تعزيز التعاون الدولي من أجل تعزيز النظام الدولي القائم لترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وإذا يسعى بلدي لتحقيق هذا الهدف، فإنه يبيّن اتباع نهج استباقي. لقد وضع نموذجا يُحتذى بالتخلي عن قدرته النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وقد اتخذ خطوات ملموسة للقضاء على استخدام اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية بإزالة مخزوناتة الحالية من إقليمنا الوطني في آذار/مارس ٢٠١٢.

وتعتبر أوكرانيا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي وتؤيد بصورة شاملة تنفيذها الفعال وزيادة تعزيزها وتحقيق الانضمام العالمي إليها. نحن نشدد على أهمية التقييد الصارم من جانب الدول الأطراف بأحكام المعاهدة وندعو إلى تطبيق التدابير الفعالة في جميع ركائزها الثلاث.

ويرحب بلدي بالبداية الناجحة للدورة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويلاحظ مع التقدير أن الدول قد أبدت حسن نيتها بتقييم الأنشطة التي شهدتها السنوات الأخيرة وتوطيد النجاحات التي تحققت في هذا المجال من خلال ردم هوة الاختلافات والتوصل إلى أرضية مشتركة للتعاون بالروح الحقيقية لتعددية الأطراف.

وبينما تشدد أوكرانيا على أهمية تنفيذ مقررات المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، فإنها تود أيضا الإعراب عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن نرى أن الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن هذه المسألة هو أحد المهام ذات الأولوية التي سيعمل تنفيذها الناجح على زيادة مستوى الأمن على

الأمم المتحدة، فضلا عن إنشاء فريق خبراء حكوميين تابع للأمم المتحدة لإجراء دراسة مواضيعية ذات صلة، سيسهم في التوصل إلى حل مقبول من الأطراف من أجل تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، نحن نرى أنه من أجل توفير الدعم ذي الصلة لعملية نزع السلاح بأكملها والتغلب على الخلاف المستمر، هناك حاجة إلى إجراء مفاوضات موازية بشأن الضمانات الأمنية السلبية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن النظر في كل من أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار على قدم المساواة، ومنحها نفس القدر من اهتمامنا، أن يسهم في بناء الثقة ويعزز بشكل متبادل كلا من الشواغل وبناء نظام أمني ذي نوعية جيدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

في معرض الحديث عن تعزيز السلامة والأمن في الفضاء الخارجي، نحن نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين عن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189)، المطلوب تقديمه عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٦٨. في أيار/مايو، استضافت أوكرانيا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، مشاورات مفتوحة باب العضوية بشأن وضع مشروع مدونة قواعد السلوك، الأمر الذي يمكن من تبادل واسع لوجهات النظر بين المشاركين. ويجدون الأمل في أن يشكل ذلك خطوة إلى الأمام نحو الجولة الثانية من المشاورات المفتوحة باب العضوية التي ستعقد بانكوك. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وبوصف أوكرانيا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها تولي أهمية قصوى لتعزيز التعاون فيما بين الدول المشتركة في مجال الأمن وعدم الانتشار. في هذا الصدد، نعترم تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ستستضيفها حكومة أوكرانيا، بالتعاون

العملية والتدابير الفعالة لترع السلاح بصورة شفافة وعدم تمييزية يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، من أجل وضع نظام ذي صكوك يعزز بعضها بعضا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وإدامته.

وبما أن القضاء التام على الأسلحة النووية لا يزال هدفا لا يمكن تحقيقه، فإننا نواصل الإصرار على منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانونا من أجل حمايتها من استعمال هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها. إن مسألة الضمانات الأمنية السلبية هي إحدى الأولويات الحقيقية في جدول أعمال نزع السلاح الدولي، وهي تحظى بالتأييد على نطاق واسع من جانب الغالبية الساحقة من الأعضاء. وقد أدركت مشاورات عديدة في مختلف المحافل الدولية مرارا وتكرارا الحاجة الملحة إلى إبرام صك ملزم قانونا وبيئت نضوج هذه المسألة للتفاوض. وبوصف أوكرانيا بلدا أعلن مركزه غير القائم على التكتلات وغير حائز للأسلحة النووية، فإنها تصرّ على أن تمنح ضمانات أمنية ملزمة قانونا إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا تزال هذه المسألة ذات أهمية بالغة بينما لا تزال بعض الدول ترفض التخلي عن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة وتحديث الترسانات النووية القائمة.

إن وضع مشروع اتفاق دولي قانوني بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمانة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، سيمثل خطوة قابلة للتحقيق على طريق تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الإجراء ٧ من خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ وسيعزز بقوة جدولا إضافيا لعدم الانتشار. ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستخدم جميع الآليات المؤسسية القائمة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، من أجل تعزيز النظر في هذه المسألة. ونعتمد أن عقد مؤتمر دولي برعاية

السيد دوهميو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل خلال هذه الدورة.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3) والبيان الذي سيدي به ممثل مصر بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ما حدث مؤخرا من استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا تذكير صارخ ومروع بالسبب في أن من واجب المجتمع الدولي العمل بصورة استباقية للقضاء على أسلحة الدمار الشامل بجميع أشكالها وإزالتها من كل الترسانات العسكرية.

وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك تعاهدي ناجح بكل المعايير. إنها تتمتع بانضمام شبه عالمي وحقت، بعد ١٥ عاما منذ أن دخلت حيز النفاذ، تقريبا هدفها المتمثل في إزالة فئة كاملة من الأسلحة من ترسانات العالم. وتدرس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالفعل دورها في عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

غير أن المشاهد المروعة التي جاءت من سوريا في آب/أغسطس تبين بوضوح أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتهاون فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية. إن في المشاهد التلفزيونية للآثار الإنسانية المباشرة لاستخدامها ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، في دمشق شاهدا على تلك الحقيقة. وأعرب المجتمع الدولي بحق عن الشعور بالاشمئزاز التام من تلك الأحداث وعن استبشاعه لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء، فإن أيام هذه الأسلحة كأسلحة حرب قد ولت. ويجب ألا يسمح بعودتها مرة أخرى إلى الترسانات العسكرية، ولذلك يجب أن نواصل المضي قدما في

مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بكيف، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد رحبت أوكرانيا بالتحقيق الذي أطلقه الأمين العام في الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وبالتقرير عن الأحداث التي وقعت بدمشق في ٢١ آب/أغسطس. ويبين التحقيق جدوى آلية الأمين العام باعتبارها أداة هامة. كما رحبت أوكرانيا بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، حيث إنهما يمثلان خطوة رئيسية نحو تحقيق استجابة دولية موحدة ومستدامة ومتينة للأزمة في سوريا.

وختاما، فإن تنشيط المفاوضات والمؤسسات المتعددة الأطراف لنزع السلاح هو من بين المهام النهائية التي يضطلع بها المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نرحب بالخطوة الهامة إلى الأمام التي اتخذها المجتمع الدولي من خلال اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل، في نيويورك بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء من جميع المناطق. وتضع المعاهدة معايير دولية جديدة وتوفر منتدى للشفافية والمساءلة في التجارة بالأسلحة التقليدية. في هذا السياق، نود أيضا أن نستري الانتباه بشكل خاص إلى استئناف أنشطة مؤتمر نزع السلاح، الذي نعتقد أنه أداة لا غنى عنها من أجل تحقيق نزع السلاح النهائي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الأعضاء إلى مناقشات المائدة المستديرة المعنون "عشرون عاما من تخلي بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا عن الأسلحة النووية: الدروس المستفادة وآفاق نزع الأسلحة النووية"، المقرر عقدها هذا الخميس.

زحما لإحراز تقدم. ولا يمكن النظر إلى هذه المناقشة حيوية الأهمية باعتبار أنها تصرفنا عن العمل المتمثل في التفاوض بشأن القضاء على الأسلحة النووية. على العكس من ذلك، يجب أن تكون من الضوابط الرئيسية التي تشرى وتوجه تلك العملية. لقد سمحنا، لفترة طالت أكثر مما ينبغي، للعملية بأن تتغلب على إحراز تقدم مفاوضات نزع السلاح النووي. علينا الآن أن نركز بدلا من ذلك على إحراز تقدم.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أعربت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، بوضوح عن عدم ارتياحها لعدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح. واتخذت، بتأييد الأغلبية الساحقة، مبادرتين جديدتين لتيسير مناقشات جديدة بشأن نزع السلاح النووي: فريق الخبراء الحكوميين لدراسة الجوانب الممكنة لمعاهدة معنية بالمواد الانشطارية، والفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقررت الجمعية العامة أيضا أن تعقد أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق بشأن نزع السلاح النووي، والذي عقد في الشهر الماضي. كانت هذه إشارات واضحة من الجمعية العامة إلى أنه في رأي الأغلبية الساحقة من البلدان فإن الزمن لا يمكن أن يتوقف بشأن نزع السلاح النووي.

ويتزايد بصفة خاصة نفاذ الصبر من أن مؤتمر نزع السلاح، الذي أريد به أن يكون الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، عاجز عن أداء دوره منذ أكثر من ١٥ عاما، رغم العديد من التحديات الملحة التي تواجهنا اليوم في مجال تحديد الأسلحة.

لقد شهدنا الدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه الجمعية العامة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. لقد شكل إبرام معاهدة شاملة وقوية لتجارة الأسلحة أحد أهم أولويات السياسة الخارجية لأيرلندا منذ

جهودنا الرامية إلى تحقيق عملية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتنفيذ الكامل لأحكامها.

وتعتقد أيرلندا أن أيام الأسلحة النووية، شأنها شأن الأسلحة الكيميائية، قد ولت أيضا. لكن حجم الترسنة النووية العالمية، بعد ٤٣ عاما من دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، يتجاوز ١٧٠٠٠ قطعة سلاح بينما لا يزال المجتمع الدولي غارقا في مناقشات بشأن الظروف التي يجب أن تسود قبل إمكان أن تصبح تلك الأسلحة جزءا من الماضي، جنبا إلى جنب مع غيرها من أسلحة الدمار الشامل التي حظرتها البشرية بالفعل. لم يعد هذا الأمر مستداما ولم يعد مقبولا.

ومن أهم النتائج التي انبثقت عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ظهور الحديث من جديد عن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وقد أتاح ذلك وسيلة تتجاوز القيود التي تفرضها المناقشات التعاهدية التقليدية والعودة إلى المبادئ الأولى والنظر، أولا وقبل كل شيء، في الآثار العملية لتفجير سلاح نووي على الجنس البشري. يمكن وصف تلك الآثار بأنها كارثية بالنسبة للرجال والنساء والأطفال الذين يقعون وسط تفجير نووي. ووصفتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوضوح بأنها لا يمكن إدارتها وخارج نطاق سيطرة فرادى الحكومات والوكالات. وتجسد جلليا مدى ما سينوء به كاهل الحكومات في حالة من هذا القبيل في المناقشة المفيدة للغاية في آذار/مارس الماضي في أوصلو بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على تفجير سلاح نووي. ونحن ممتنون لحكومة النرويج على استضافتها لذلك الاجتماع، ولحكومة المكسيك على موافقتها على استضافة اجتماع متابعة في شباط/فبراير القادم.

وفي الوقت نفسه، فإن بيانا يسلم بالآثار الكارثية التي سنتجم عن تفجير سلاح نووي من شأنه أن يتيح لنا الأساس لإعادة صياغة مناقشتنا بشأن الأسلحة النووية وأن يوفر

تود ماليزيا، في البداية، أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

إن الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي محيية للأمال. وإن الأولوية العليا لنزع السلاح النووي ما زالت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، بينما ما برح عدم إحراز تقدم فعلي حقيقة مؤلمة بالنسبة للمجتمع الدولي. وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/68/1) يبين بوضوح عدم إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح، ولم يتم إبرام معاهدة المواد الانشطارية، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد، ولم يتقرر عقد مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

في العام الماضي، وفي أعقاب مشروع قرار مقدم من اللجنة الأولى، تمكنت الجمعية العامة مؤخرا من عقد اجتماعها الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي. وقد انضم رئيس وزراء ماليزيا إلى العديد من رؤساء الدول والحكومات الآخرين في الدعوة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وتلك إشارة صادرة من أعلى مستوى وثق بأنها وصلت بأكملها.

نعتقد اعتقادا راسخا بأن اللجنة الأولى بأمس الحاجة إلى مواصلة تطوير نهج ابتكارية، مماثلة لما فعلته في العام الماضي مع الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن وضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالجوانب المتعلقة بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وعقد اجتماع تنظيمي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

ثمة تطور هام آخر في ميدان نزع السلاح ألا هو تزايد الاعتراف بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. هذا موقف تؤيده

أمد بعيد. إن اعتمادها إنجاز كبير، وسيكون تنفيذها الفعال انتصارا للمجتمع الدولي. ويدل هذا على الإسهام الحيوي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه من أجل السلم والأمن الدوليين.

غير أننا يجب ألا نفقد الزخم الآن. علينا أن نركز جهودنا على تشجيع الدول التي لم توقع على معاهدة تجارة الأسلحة ولم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة لكي يمكن دخولها حيز النفاذ والبدء في إنقاذ الأرواح. وعلى الصعيد الوطني، نحن نعمل على وجه السرعة في سبيل التصديق عليها في الأشهر المقبلة. لقد أنزل الاتجار غير المنظم بالأسلحة خسائر فادحة بالأرواح، وأضر على نحو كبير بالاقتصادات، وحول موارد ثمينة بعيدا عن التنمية المستدامة. بإمكان معاهدة تجارة الأسلحة إحداث فرق حقيقي ودائم.

في العام الماضي، شهدنا تقارير مثيرة لبالغ القلق عن استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة ضد أهداف مدنية. وفي الواقع فإن الصور الأخيرة في أعقاب ما يبدو أنه استخدام لمتفجرات الوقود والهواء ضد مدرسة في سوريا، مثيرة للفرع. يجب ألا ننسى أن ما نفعله أو ما لا نفعله في هذه القاعة وفي جميع محافل نزع السلاح له تأثير حقيقي جدا على الناس في جميع أنحاء العالم. وستظل أيرلندا ملتزمة التزاما عميقا بتحقيق نزع السلاح، ليس كهدف سياسي فحسب، بل كهدف إنساني.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد ماليزيا، أود أن أعرب عن تهانتي لكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وإلى سائر أعضاء المكتب. ويتعهد وفدي بتقديم دعمه وتعاون الكاملين لكم، ونحن واثقون من أن خبرتكم وحكمتكم ستوجه أعمالنا إلى خاتمة ناجحة.

وتحض ماليزيا الدول الحائزة للأسلحة النووية على استخدام الدورة الحالية للتدليل على التزامها بالقضاء على ترساناتها النووية استعدادا لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

تأسف ماليزيا بشدة أيضا لعدم عقد المؤتمر لبحث إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة أخرى الدمار الشامل، حيث كان من المقرر عقده في العام الماضي. وتحض ماليزيا بقوة الأمين العام والدول المعنية على عقد المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة وبمشاركة نشطة من جميع الدول في المنطقة. ونرحب بالإعلان الأخير الصادر عن السفير جاكو لاجافا والمتعلق بالاجتماع المقترح عقده في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في مونترو بسويسرا لمناقشة جدول أعمال المؤتمر وطرائقه. يعتقد وفدي إن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل سوف يعزز السلام الإقليمي، بل العالمي أيضا. كذلك سيحفز جهود عدم الانتشار فيما بين البلدان في المنطقة والتي هي أطراف في النظم الدولية لأسلحة الدمار الشامل أو خارج تلك النظم.

أما فيما يتعلق بموضوع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فيرحب وفدي باعتماد خطة للعمل المنقحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ لتعزيز تنفيذ معاهدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونأمل في تكثيف المفاوضات بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن البروتوكول الملحق بالمعاهدة. تتوق ماليزيا إلى توقيع البروتوكول والوثائق المتصلة به في أقرب وقت ممكن.

إن الآثار الكارثية الناجمة عن تفجير الأسلحة النووية، سواء عن طريق حادث عرضي أو سوء تقدير أو تصميم، لا يمكن معالجتها معالجة كافية. لهذا السبب تعتقد ماليزيا بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر هام لتخليص

ماليزيا بحزم، ويسرنا أن نلاحظ الاهتمام المتزايد نحوه فيما بين الدول الأعضاء.

حدد الأمين العام نقطة الجمود في مؤتمر نزع السلاح بوصفها من أعظم التحديات المؤسسية في جدول أعمال نزع السلاح. فبعد ١٧ عاماً على ذلك الجمود لا يسعنا إلا أن نفر بذلك. وتعتقد ماليزيا أن من الحيوي للدول الأعضاء التحلي بالمرونة والإرادة السياسية لإحياء المفاوضات. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق عامل غير رسمي لوضع برنامج عمل، وفي رأينا أنها خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح.

كذلك تؤيد ماليزيا الجهود الجارية للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونعتقد أن هذه المعاهدة لا مندوحة عنها في منع الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية. ومع ذلك، بأسف وفد بلادي شديد الأسف لاستمرار المواقف المتشددة التي تتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تواصل منع مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي. وتحض ماليزيا المؤتمر على أن ينشئ لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية العليا.

إن رؤية ماليزيا تتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن إقامة هذا العالم تتوقف على الوفاء بالصفقة الأساسية المتجسدة في الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، إلا وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية السلمية للأغراض السلمية. يبين اجتماع اللجنة التحضيرية الذي انعقد في جنيف هذا العام أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، وذلك بسبب تباين وجهات النظر والنهج فيما يتعلق بالركائز الثلاث. ويخشى وفد بلادي عدم استدامة ذات نظام معاهدة عدم الانتشار، إذا ما استمر تأجيل النظر في المسائل الهامة إلى أجل غير مسمى.

استخدامها“. وسنعرض، خلال الجزء القادم من أعمال اللجنة الذي يبدأ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، مشروع قرار هذا العام الذي سيدمج التحديثات التقنية. بينما سنعمل على زيادة توضيح وبلورة مشروع القرار في مرحلة لاحقة، أود عند هذه النقطة أن أناشد جميع الدول الأعضاء دعم مشروع القرار هذا والانضمام إلى العدد الكبير من الدول التي شاركت في رعاية.

السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول، وأتمنى لكم كل النجاح في الأعمال المقبلة. وغني عن القول أن بوسعكم التعويل على دعم وفد الاتحاد الروسي.

في هذا البيان، اخترنا من جدول الأعمال الواسع للجنة الأولى المواضيع التي نعتبرها أكثر أهمية اليوم.

أولها موضوع نزع السلاح النووي في سياق الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. منذ التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حققت ونفذت روسيا والولايات المتحدة عددا من الاتفاقات الأساسية في تخفيض ترسانتهما النووية، وذلك للاضطلاع بالتزاماتهما بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

ومن بين هذه الاتفاقات، معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى لعام ١٩٨٧ ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ١) لعام ١٩٩١ ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٢، المعروفة باسم معاهدة موسكو، وأخيرا المعاهدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ٢٠١٠، والمعروفة باسم معاهدة ستارت الجديدة.

وحتى لا نثقل كاهل الجميع بالأرقام، فإننا سنذكر أرقاما مستمدة من واحدة فقط من هذه المعاهدات. بموجب

العالم من الأسلحة النووية. وتحض ماليزيا الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء استعمال الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. نحن ندين من دون تحفظ استعمال الأسلحة الكيميائية، وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده في استكشاف جميع الخيارات الدبلوماسية الممكنة لإحلال السلام برعاية الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بقيام الحكومة السورية مؤخرا بالتوقيع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

إنني إذ انتقل إلى الكلام عن الأسلحة التقليدية، ترحب ماليزيا باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة. ويسرني أن أعلن عن انضمام ماليزيا إلى صفوف الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عندما قام فخامة رئيس وزراء ماليزيا بالتوقيع على تلك الوثيقة التاريخية. ما انفكت ماليزيا تؤيد دائما معاهدة تجارة الأسلحة. استضفنا بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ اجتماعا إقليميا لترع السلاح بعنوان ”اجتماع آسيا الإقليمي لتيسير الحوار بشأن معاهدة تجارة الأسلحة“ الذي عقد في كوالالمبور في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير. ويقر وفد بلادي بأنه على الرغم من معاهدة تجارة الأسلحة قد لا تلي كل شواغل جميع الدول، فإنها سوف تتطور وتنبور بوصفها تفاهات وتفسيرات بينما يمضي التنفيذ قدما، وبينما تتضح معالم مؤتمر الدول الأطراف.

أخيراً، يسرني أن أبلغ الدول الأعضاء بأن ماليزيا سوف تقدم مشروع قرارها التقليدي المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو

الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. غير أن التصدي لهذه المهمة التي تبشر حقا بعهد جديد يتطلب اتباع نهج ملائم وشامل ومدروس بعناية. ومن الضروري أن نحدد بدقة الأولويات والخطوات الرئيسية التي يتعين اتخاذها. وللأسف، في رأينا، فإن كل شيء لا يمضي بسلاسة في هذا الصدد.

فالجهد الرئيسية في هذه الأيام تركز على إعداد بيانات إيضاحية مختلفة وطرح مبادرات بعيدة الأثر تتجاهل مبدأ نزع السلاح النووي بصورة تدريجية. كما يجري على نحو غير متوقع إدراج مواضيع من قبيل الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية. ونتيجة لذلك، غالبا ما تصبح هذه المشكلة الأكثر تعقيدا موضعا للدبلوماسية العامة فيما يتراجع الاهتمام بالسياق الاستراتيجي للمشكلة.

ولا أعتقد أن هذا أفضل أو أقصر الطرق لتحقيق هدفنا المشترك. ومن منظور السياسة الفعلية، لا يمكننا تجاهل الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن الحالة العامة في عالم اليوم لا تيسر الاتفاق على ترتيبات جديدة في ميدان نزع السلاح النووي. ولعل الوضع اليوم أقل موثاقا مقارنة بالعقود السابقة، ومنها على سبيل المثال عقد الخمسينيات من القرن الماضي. فقد اختل توازن العلاقات الدولية، ولا سيما في المجال العسكري والسياسي. والعوامل السلبية التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي تكتسب زخما.

فمهمة بناء عالم خال من الأسلحة النووية تواجه أكبر تحد في صورة الخطط الأحادية الجانب لإنشاء منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف. والمغالطة في هذه الخطط بصورتها الراهنة تكمن في حقيقة تعارضها مع مبدأ عدم جواز تعزيز دولة ما لأمنها على حساب أمن الدول الأخرى. وعدم إعمال هذه المبادئ، بما في ذلك الصلات المباشرة أو التي لا انفصام لها القائمة بين الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية والأسلحة الهجومية الاستراتيجية، يمكن أن تكون له نتائج سلبية جدا على نظام

معاهدة ستارت - ١ لعام ١٩٩١، خفضت روسيا عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تنشرها بواقع ستة أمثال تقريبا من ٩٠٠٠ إلى ١٧٠٠ رأس وتخلصت من أكثر من ٣٠٠٠ من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن هذه التخفيضات قد أُجريت في إطار معاهدة واحدة فقط. ومن المناسب الإشارة إلى أن تدمير قذيفة استراتيجية واحدة فقط يتكلف قرابة المليون دولار. ونتيجة لذلك، ووفقا لبعض التقديرات، فقد تم خفض القدرات النووية لروسيا والولايات المتحدة إلى المستويات التي كانت عليها في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، أي قبل عقد ونصف من دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ.

ونحن نعلم أن هناك دولا عديدة غير راضية تماما عن وتيرة نزع السلاح النووي، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة أن الدولتين النوويتين الرئيسيتين تفيان، بحسن نية وبالأفعال لا بالأقوال، بالتزامهما بموجب الجزء الأول من المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن المؤسف أن الحالة مختلفة في ما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في الجزء الثاني من تلك المادة، والذي لا يمكن فصله عن الجزء الأول والذي ينص على إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح العام الكامل. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الثاني من الالتزامات غالبا ما يكون مآله النسيان التام، في حين يجري تصوير المادة السادسة من المعاهدة على أنها مجال المسؤولية الخالصة للدول النووية. ونحن لا يمكن أن نقبل بهذا التفسير الذي لا يتسق مع نص وروح المعاهدة.

أثار إبرام معاهدة ستارت الجديدة في عام ٢٠١٠ توقعات جديدة بخصوص آفاق نزع السلاح النووي. ومن حيث المبدأ، فإن ذلك أمر مفهوم وربما طبيعي. وروسيا تؤيد تماما الهدف النبيل المتمثل في إخلاء هذا الكوكب من أسلحة الدمار

الصيني دليلا على أن بعض العواصم لديها خطط معينة، أو على الأقل، نوايا لكي تظل مطلقة اليدين تماما للمناورة.

وفي ظروف كهذه، تزداد أهمية اتخاذ خطوات وسيطة لإبقاء الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة. وفي المقام الأول، نشير إلى النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونشكر جميع الخبراء على دعمهم البناء للرئيس الروسي للفريق. بفضلهم جهودهم المشتركة، تمكن الفريق من اعتماد تقرير موضوعي يتوافق الآراء (انظر A/68/189). وتعتزم روسيا، جنبا إلى جنب مع جمهورية الصين الشعبية، تقديم مشروع مستكمل للقرار التقليدي في هذا المجال إلى الجمعية العامة للنظر فيه، ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

ونعتقد أن المضي قدما في مبادرة ألا تكون أي دولة هي البادئة بنشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي يمثل مجالا واعدا لعملنا في المستقبل. ونشير إلى أن روسيا كانت أول من قدم التزاما سياسيا ذا صلة في هذا المجال قبل تسع سنوات. وقد انضمت جميع الدول الأطراف في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تقريبا إلى هذا الالتزام. وخلال العام المنقضي، اتخذت إندونيسيا والبرازيل وسري لانكا القرار ذاته. وأعرب عدد من الدول عن الرغبة في توقيع بيانات مماثلة. ونأمل أن تصبح هذه المبادرة عالمية من خلال اتخاذ الجمعية العامة لقرار في دورتها الحالية أو المقبلة.

بالانتقال الآن إلى مسألة عدم الانتشار، نود أن نؤكد ضرورة عقد مؤتمر حول إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، في أقرب وقت ممكن. ومن المؤسف جدا عدم انعقاد المؤتمر خلال عام ٢٠١٢، رغم عدم ادخار روسيا لأي جهد ومواصلتها عدم ادخار أي جهد من أجل الوفاء بتلك الولاية. ونحن نعتقد أنه من الضروري إعطاء هذه العملية، المزيد من الزخم الإضافي

العلاقات الدولية بأكمله اليوم، بما في ذلك جدول أعمال نزع السلاح.

وخلاصة القول أننا نود مرة أخرى التشديد على أن نهج المجتمع الدولي حيال المهمة المتمثلة في زيادة تخفيض الأسلحة النووية ينبغي أن يكون متوائما مع الاحتياجات والأولويات الفعلية. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الروسي يرى أن الطابع الكارثي لأي استخدام للأسلحة النووية وعدم إمكانية القبول به أمر واضح كل الوضوح ولا يحتاج إلى مزيد من النقاش. وإذا لم تكن المسألة واضحة تماما بالنسبة لطرف ما، فبوسعنا مواصلة عقد الاجتماعات الدولية بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. غير أن من المهم ألا يصرف ذلك انتباهنا عن الهدف الأكبر المتمثل في هئية ظروف موثوقة بقدر أكبر لإجراء مزيد من التخفيضات في المخزونات النووية.

وإلى جانب مسألة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية، من الضروري التركيز على المشاكل المرتبطة بخطط تنفيذ مفهوم الضربة العالمية الخاطفة واختلال التوازن في الأسلحة التقليدية وعدم كفاية التقدم المحرز صوب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغير ذلك من المسائل.

ويتمثل عامل آخر يؤثر سلبا على تحقيق الاستقرار الاستراتيجي ويعقد إعداد ترتيبات جديدة بشأن الأسلحة النووية في عدم وجود حظر ملزم قانونا على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ومشروع المعاهدة الروسية - الصينية التي ترمي إلى سد تلك الفجوة مطروح منذ أمد بعيد على طاولة المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ولكن، للأسف، دون إحراز أي تقدم حتى الآن. ومع ذلك، فإن مهمة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تزداد أهمية مع كل عام يمر. ومن الناحية التكنولوجية، فإن إمكانية نشر أسلحة في الفضاء الخارجي آخذة في الازدياد في حين يشكل غياب توافق الآراء على بدء مفاوضات حول المشروع الروسي -

ويجب علينا جميعاً أن نبذل جهوداً جديدة لتعزيز نزع السلاح النووي، من أجل تحرير الموارد التي يتم تخصيصها حالياً لإنتاج وصيانة تلك الأسلحة، والتي يجب تخصيصها بدلاً من ذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتعزيز الديمقراطية، وحماية البيئة.

إننا نشيد بالتقدم المحرز خلال العامين الماضيين في مجال نزع السلاح و عدم الانتشار. إن تونس تعلق أهمية كبيرة على الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح وستواصل دعم جميع الجهود المبذولة للحد من الأسلحة النووية والحد من خطر الانتشار النووي. في الواقع، فإن نزع السلاح العام يشكل أفضل طريقة لضمان عدم وقوع الأسلحة النووية بين أيدي الإرهابيين أو أطراف فاعلة من غير الدول.

وأود أن أهنئ الأمين العام على جعله نزع السلاح إحدى أولوياته خلال ولايته الثانية، وعلى مشاركته في المناقشات. إننا نرحب بمبادرة حركة عدم الانحياز بشأن إعلان يوم دولي للقضاء التام على الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعامة لآلية نزع السلاح. وقد أبطأت وتيرة الانتشار النووي لكنها لم توقفه. ويتيح انضمام جميع الدول تقريباً إلى المعاهدة وتمديدتها لأجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، تعزيز المعاهدة. رغم أوجه القصور في المعاهدة، تغتنم تونس هذه الفرصة لتكرر اعتقادها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال تمثل شرطاً لا غنى عنه بالنسبة للأمن الدولي. وبما أنه لا توجد بدائل أخرى سوى دعم و تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بصياغة وثيقة دولية ملزمة قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير النووية، وحتى التوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبروتوكولاتها الاختيارية، بهدف تعزيز

وإلى أقصى حد ممكن، من أجل تحقيق ذلك الهدف، الذي أصبح ممكناً بفضل القرار المسؤول الذي اتخذته سوريا فيما يخص التحلي عن أسلحتها الكيميائية، فضلاً عن الترتيبات الروسية الأميركية بشأن القضاء على تلك الترسانات، كما هو مسجل في المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ونعتقد من الناحية العملية، بأن إجراء مشاورات تحضيرية دون تأخير في جنيف، بمشاركة جميع بلدان المنطقة، سيسهم في عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن مؤتمر نزع السلاح. وقد قيل إن التوافق على برنامج العمل سيكون متاحاً بشكل أكبر إذا ما استرشدنا باعتماد برنامج مبسط، مع ولاية لمناقشة جميع القضايا الرئيسية الأربعة المدرجة في جدول الأعمال. ومن شأن ذلك السماح لنا بالشروع في أعمال موضوعية، والحفاظ على احتمال الشروع في المفاوضات عندما تسمح الظروف بذلك. ونود دعوة جميع الشركاء في المؤتمر لإثبات مرونتهم واستعدادهم للتوافق في هذا الصدد.

السيد بن سليمان (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم سيدي، باسم تونس ووفد بلدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأن أعبر لكم أيضاً عن تقدير وفد بلدي لعمل السيد ديسرا بيركايا خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. كما أود أيضاً أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي فيما يخص تنفيذ مهمتكم، لضمان نجاح أعمالنا.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية.

تجتمع لجنتنا في وقت حاسم لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص مسألتَي نزع السلاح والأمن الدولي، لتكون قادرة على مواجهة مختلف التحديات التي تواجه نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح لما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين.

الخارجة من الصراعات، و يوضح الأولوية التي يوليها مجلس الأمن لمسألة حماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتؤكد تونس بأن اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار الأول بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيكمل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

إننا ندرك بأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، رغم الجهود التي تبذلها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن آليات أخرى لمساعدة الدول على فرض حظر على الأسلحة، لا يزال ينمو بمعدلات مثيرة للقلق، نظرا لأنه مريح، ونظرا لغياب التنظيم والرقابة، بما في ذلك الرقابة على الاحتياطات أو المخزونات الحكومية، التي غالبا ما تكون بالكاد آمنة. لذلك، تود تونس في هذا الوقت، التأكيد على أنه ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات الشاملة التي تؤكد دور المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إننا سعداء أيضا بالنتائج الإيجابية الذي حققها مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد خلال الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وندعو جميع الدول إلى تقديم تقارير وطنية بشكل طوعي كل عامين.

في هذا السياق، يؤيد وفد بلدي التوصيات الهادفة إلى تفعيل تنفيذ برنامج العمل، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. نحن مع ذلك، قلقون جراء تزايد عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة في جميع أنحاء العالم اليوم.

إن أفريقيا تعاني أكبر المعاناة من الآثار السلبية لتدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط و بدون ضوابط. وأفريقيا هي أيضا قارة تضررت للغاية من جميع

”التخلص تماما من الأسلحة النووية“ وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

لا يزال الشرق الأوسط منطقة مثيرة لقلق بالغ، نظرا لرفض بعض الأطراف الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإحضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة، رغم النداءات التي وجهتها العديد من الدول الأخرى في المنطقة والجمعية العامة في قرارها المتعددة في هذا الخصوص. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي، وخاصة تلك البلدان التي لديها تأثير كبير، إلى اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. ونعتقد أن وضع وتنفيذ قانون جديد لتنظيم مثل هذه المناطق، سيشكل أفضل وسيلة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. إن تونس تدعم بقوة هذا النهج وتدعو لعقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لقد تغيرت بالفعل طبيعة التجارة بالأسلحة بسبب العولمة. وتغذي على المستوى الدولي، تدفقات الأسلحة غير المنظمة تنظيميا كافيًا النزاعات المدنية، وتزعزع استقرار المناطق وتعزز الإرهاب والشبكات الإجرامية. وعلى نفس المنوال، يعرض التدفق غير المنظم للأسلحة الخفيفة عمليات السلام والمصالحة للخطر، ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ترحب تونس في هذا الصدد باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، التي تشير بشكل صريح إلى الأسلحة الخفيفة وذخائرها ومداهمها. إننا نرحب أيضا باعتماد أول قرار لمجلس الأمن بشأن الأسلحة الخفيفة (القرار ٢١١٧ (٢٠١٣))، الذي يدعم جهود قوات حفظ السلام الرامية للحد من تأثير الأسلحة الخفيفة على المجتمعات

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إسمحوا لي في البداية أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثامنة والستين. و

بالانتقال الآن إلى مسألة عدم الانتشار، نود أن نؤكد ضرورة عقد مؤتمر حول إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، في أقرب وقت ممكن. ومن المؤسف جدا عدم انعقاد المؤتمر خلال عام ٢٠١٢، رغم عدم ادخار روسيا لأي جهد ومواصلتها عدم ادخار أي جهد من أجل الوفاء بتلك الولاية. ونحن نعتقد أنه من الضروري إعطاء هذه العملية، المزيد من الزخم الإضافي وإلى أقصى حد ممكن، من أجل تحقيق ذلك الهدف، الذي أصبح ممكنا بفضل القرار المسؤول الذي اتخذته سوريا فيما يخص التخلي عن أسلحتها الكيميائية، فضلا عن الترتيبات الروسية الأميركية بشأن القضاء على تلك الترسنات، كما هو مسجل في المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ونعتقد من الناحية العملية، بأن إجراء مشاورات تحضيرية دون تأخير في جنيف، بمشاركة جميع بلدان المنطقة، سيسهم في عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن مؤتمر نزع السلاح. وقد قيل إن التوافق على برنامج العمل سيكون متاحا بشكل أكبر إذا ما استرشدنا باعتماد برنامج مبسط، مع ولاية لمناقشة جميع القضايا الرئيسية الأربع المدرجة في جدول الأعمال. ومن شأن ذلك السماح لنا بالشروع في أعمال موضوعية، والحفاظ على احتمال الشروع في المفاوضات عندما تسمح الظروف بذلك. ونود دعوة جميع الشركاء في المؤتمر لإثبات مرونتهم واستعدادهم للتوافق في هذا الصدد.

السيد بن سليمان (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم سيدي، باسم تونس ووفد بلدي، على انتخابكم رئيسا

أشكال الصراع. ولا تزال قارتنا أحد أكبر أماكن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع أنواعها، ومن جميع الأعيان والمصادر، مما يعزز بالمقابل أنشطة الجماعات الإرهابية. لذلك السبب، يتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي الاستمرار في التزامهم المتعلق بتنفيذ برنامج العمل، الذي نعتقد أنه يشكل الإطار الأساسي لأنشطة منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

في ذلك السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد الجهود التي ينبغي بذلها، إقليميا وعلى الصعيد دون الإقليمي، من أجل معالجة جانبي العرض والطلب فيما يخص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووقف تدفق الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك جوانب مثل السمسة، مع الحفاظ على حق البلد، بموجب القانون الدولي، في الدفاع الشرعي، وهو حق منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم، أود أن أهنئ الأمين العام وأشكره على تقريره عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2013/503)، الذي يستعرض فيه الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الخفيفة في أفريقيا في إطار بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التزام بلدي بضممان نجاح الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر ٢٠١٥ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في نيويورك من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، وكذلك الاجتماع الخامس الذي يعقد كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

لم توقعه. ويتيح انضمام جميع الدول تقريبا إلى المعاهدة وتمديدتها لأجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، تعزيز المعاهدة. رغم أوجه القصور في المعاهدة، تغتنم تونس هذه الفرصة لتكرار اعتقادها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال تمثل شرطا لا غنى عنه بالنسبة للأمن الدولي. وبما أنه لا توجد بدائل أخرى سوى دعم و تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بصياغة وثيقة دولية ملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير النووية، وحتى التوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبروتوكولاتها الاختيارية، بهدف تعزيز "التخلص تماما من الأسلحة النووية" وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

لا يزال الشرق الأوسط منطقة مثيرة لقلق بالغ، نظرا لرفض بعض الأطراف الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة، رغم النداءات التي وجهتها العديد من الدول الأخرى في المنطقة والجمعية العامة في قراراتها المتعددة في هذا الخصوص. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي، وخاصة تلك البلدان التي لديها تأثير كبير، إلى اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. ونعتقد أن وضع وتنفيذ قانون جديد لتنظيم مثل هذه المناطق، سيشكل أفضل وسيلة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. إن تونس تدعم بقوة هذا النهج وتدعو لعقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لقد تغيرت بالفعل طبيعة التجارة بالأسلحة بسبب العولمة. وتغذي على المستوى الدولي، تدفقات الأسلحة غير المنظمة تنظيما كافيا التزاعات المدنية، وتزعزع استقرار المناطق وتعزز الإرهاب والشبكات الإجرامية. وعلى نفس المنوال،

للجنة الأولى وأن أعبر لكم أيضا عن تقدير وفد بلدي لعمل السيد ديسرا بيركايا خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. كما أود أيضا أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي فيما يخص تنفيذ مهمتكم، لضمان نجاح أعمالنا.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية. تجتمع لجنتنا في وقت حاسم لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص مسألتَي نزع السلاح والأمن الدولي، لتكون قادرة على مواجهة مختلف التحديات التي تواجه نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح لما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا جميعا أن نبذل جهودا جديدة لتعزيز نزع السلاح النووي، من أجل تحرير الموارد التي يتم تخصيصها حاليا لإنتاج وصيانة تلك الأسلحة، والتي يجب تخصيصها بدلا من ذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتعزيز الديمقراطية، وحماية البيئة.

إننا نشيد بالتقدم المحرز خلال العامين الماضيين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن تونس تعلق أهمية كبيرة على الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح وستواصل دعم جميع الجهود المبذولة للحد من الأسلحة النووية والحد من خطر الانتشار النووي. في الواقع، فإن نزع السلاح العام يشكل أفضل طريقة لضمان عدم وقوع الأسلحة النووية بين أيدي الإرهابيين أو أطراف فاعلة من غير الدول.

وأود أن أهنئ الأمين العام على جعله نزع السلاح إحدى أولوياته خلال ولايته الثانية، وعلى مشاركته في المناقشات. إننا نرحب بمبادرة حركة عدم الانحياز بشأن إعلان يوم دولي للقضاء التام على الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعامة لآلية نزع السلاح. وقد أبطأت وتيرة الانتشار النووي لكنها

من الديمقراطية في العلاقات الدولية. تغير العولمة الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات العالم بعمق. وأصبحت البلدان أكثر ترابطا. وفي الوقت نفسه، لا يزال المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات. وتشابك العديد من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ولا يزال ثمة طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وتتطلب معالجة القضايا والتحديات العالمية الصعبة بذل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لجهود مشتركة. كما ينبغي لجميع الأطراف التخلي عن عقلية الحرب الباردة والنهج الذي يتيح للرباح الاستئثار بكل شيء، وتعزيز المساواة، والثقة المتبادلة، والشمولية والتعلم المتبادل والتعاون مع تبادل المنافع، والسعي إلى تحقيق الأمن الجماعي والمشارك من خلال التعاون، وتوطيد النظام الأمني المتعدد الأطراف الذي توجد الأمم المتحدة في صلبه، وحل النزاعات من خلال الحوار والتفاوض، وتضافر الجهود من أجل إرساء بيئة دولية وإقليمية سلمية ومتناغمة ومستقرة.

أُحرزَ بعض التقدم في عملية نزع السلاح النووي، لكن يظل التعزيز المستمر والوصول المحتمل في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية، مهمة شاقة. ولا تزال قضايا الانتشار النووي بارزة. وتواجه المجالات الأمنية مثل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني تحديات. إن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بحاجة ماسة إلى التنشيط. وينبغي للبلدان بالتالي، بذل جهود مشتركة لمواصلة تعزيز عمليات تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، ونزع السلاح وعدم الانتشار بطرق عدة.

أولا، ينبغي لها أن تنهض بتزع السلاح النووي تدريجيا وتقلل مخاطر الانتشار بصورة شاملة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن عقيدة الردع النووي على أساس الاستخدام الأول للأسلحة النووية، والتعهد بالتزام لا لبس فيه

يعرض التدفق غير المنظم للأسلحة الخفيفة عمليات السلام والمصالحة للخطر، ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ترحب تونس في هذا الصدد باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، التي تشير بشكل صريح إلى الأسلحة الخفيفة وذخائرها ومداهها. إننا نرحب أيضا باعتماد أول قرار لمجلس الأمن بشأن الأسلحة الخفيفة (القرار ٢١١٧ (٢٠١٣))، الذي يدعم جهود قوات حفظ السلام الرامية للحد من تأثير الأسلحة الخفيفة على المجتمعات الخارجة من الصراعات، ويوضح الأولوية التي يوليها مجلس الأمن لمسألة حماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتؤكد تونس بأن اعتماد مجلس الأمن لهذا القرار الأول بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيكمل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

إننا ندرك بأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، رغم الجهود التي تبذلها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن آليات أخرى لمساعدة الدول على فرض حظر على الأسلحة، لا يزال ينمو بمعدلات مثيرة للقلق، نظرا لأنه مربح، ونظرا لغياب التنظيم والرقابة، بما في ذلك الرقابة على الاحتياطات أو المخزونات الحكومية، التي غالبا ما تكون بالكاد آمنة. لذلك، تود تونس في هذا الوقت، التأكيد على أنه ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات الشاملة التي تؤكد دور المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إنني على ثقة بأنه نظرا لخبرتك وحكمتكم الدبلوماسية الغنيتين، ستتكلل الدورة الحالية بالنجاح. إن الوفد الصيني يود أن يؤكد لكم وللوفود الأخرى تعاونه الكامل.

تشهد الحالة الدولية تغيرات عميقة ومعقدة. وثمة دعم واسع النطاق لإقامة عالم متعدد الأقطاب وإرساء المزيد

الحوار لمجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين، زائد واحد وذلك من أجل تهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى حل شامل وملائم في الأجل الطويل.

فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، تعتقد الصين بأن المحادثات السداسية تظل آلية عملية وفعالة لدفع نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة قدما. والصين على أهبة الاستعداد، للعمل جنبا إلى جنب مع الأطراف المعنية وبذل جهود حثيثة لاستئناف المحادثات السداسية دون تأخير، وتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة وفي منطقة شمال شرق آسيا ككل.

تدعم الصين جهود دول المنطقة الرامية لإعلان منطقتي جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية. كما تؤيد الصين الانعقاد المبكر للمؤتمر الدولي المعني بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل.

وسوف تعقد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، العام المقبل. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي بشأن تعزيز تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بهدف النهوض بمقاصد وأهداف المعاهدة، على نحو شامل ومتوازن.

عقدت الصين الشهر الماضي بنجاح الاجتماع الثاني للخبراء في بيجين، للفريق العامل التابع للأعضاء الخمسة الدائمين، المعني بوضع مسرد للمصطلحات النووية الرئيسية. وستستضيف الصين أيضا مؤتمر الأعضاء الخمسة الدائمين في نيسان/أبريل من العام المقبل في بيجين لتبادل وجهات النظر بشكل متعمق حول القضايا الهامة، بما في ذلك تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار من خلال التعاون.

بعدم المبادرة بالاستخدام، وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن تتفاوض وتبرم صكا دوليا ملزما قانونا لهذا الغرض في وقت مبكر. وينبغي للبلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية مواصلة تولي زمام المبادرة فيما يتعلق بإجراء تخفيضات جذرية وجوهرية لأسلحتها النووية. وعندما تصبح الظروف ملائمة، يجب على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضا الانضمام إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

يجب أن يتماشى نزع السلاح النووي مع مبادئ الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي والاستقرار والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي التخلي عن تطوير المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف، التي تقوض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين.

لقد أيدت الصين دائما حظر الأسلحة النووية وتدميرها بشكل كامل. وتلتزم الصين بحزم باستراتيجيتها النووية المتعلقة بالدفاع عن النفس والتزم بسياسة عدم البدء بالاستخدام في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وتعهدت بالتزام لا لبس فيه وغير مشروط يفيد بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

إن الصين تؤيد السريان المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد قام السيد لسينا زربو، الأمين التنفيذي للأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بزيارة عمل إلى الصين، تناقش خلالها الجانبان وتوصلا إلى توافق آراء بشأن تعميق التعاون.

إن الحوار والتفاوض يشكلان السبيل الوحيد لحل المسائل النووية الإقليمية. وفيما يخص المسألة النووية الإيرانية، ينبغي للأطراف المعنية تكثيف الجهود الدبلوماسية، وتشجيع عملية

تعلق الصين أهمية كبيرة على الشواغل الإنسانية التي تسبب بها التجارة غير المشروعة في الأسلحة التقليدية. إن الصين تلتزم التزاما صارما بقوانين وأنظمة تصدير الأسلحة المحلية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا تقوم بنقل الأسلحة إلى مناطق النزاعات أو إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. لقد شاركت الصين بطريقة نشطة وبناءة في عملية التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة. وستظل الصين تشارك مع جميع الأطراف في أعمال المتابعة المتعلقة بتلك المعاهدة، وستشارك في الجهود الرامية إلى بناء نظام دولي لتجارة الأسلحة مضبوط ومنطقي.

إن الحكومة الصينية إذ تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ما برحت متفانية في التعاون الدولي في جهود إزالة الألغام. وقدمت الصين المساعدة الإنسانية في مجال إزالة الألغام لأكثر من ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضع المعايير الدولية اللازمة في موعد مبكر للحيلولة دون تحول الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي إلى ساحات وغى جديدة. فالفضاء الإلكتروني متشابك بشكل لا انفكاك منه حيث تتقاسم البلدان مصالح مشتركة ومصير مشترك. وعلى جميع البلدان الحفاظ على أمن مشترك من خلال التعاون العملي على أساس الاحترام المتبادل. إن الفضاء الإلكتروني ليس مكانا من دون القانون وليس مكانا تسوده شريعة الغاب. تتمثل الأولوية القصوى في وضع قواعد دولية للفضاء الإلكتروني في إطار الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، طرحت الصين، وروسيا وبعض البلدان الأخرى أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١١ مدونة سلوك دولية لأمن المعلومات، والعمل جار أيضا لتحديث هذا النص. إن الصين على استعداد للعمل مع

ثانيا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بدقة بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المعاهدات ذات الصلة المتعلقة بتحديد الأسلحة، والدفع قدما بعملية نزع السلاح فيما يخص الأسلحة الكيميائية والتقليدية بطريقة نشطة ومستقرة. لقد أدت وتؤدي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ دورا هاما فيما يخص إزالة خطر الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها. ويشكل حاليا، تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا مهمة حاسمة، تواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وترحب الصين بالقرار المتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقرار المتعلق بالموضوع الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)). إننا نؤيد شروع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقق وتدمير الأسلحة الكيميائية. والصين مستعدة لإرسال خبراء للمشاركة في الأعمال ذات الصلة، وتوفير الدعم المالي.

إن الصين أيضا ضحية للأسلحة الكيميائية. وقد قام المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وممثلي مجلسها التنفيذي الشهر الماضي، بناء على دعوة مشتركة من الصين واليابان، بزيارة تتسم بالشفافية لمرافق تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلفتها اليابان في الصين، الذي يوجد في هربلينغ. وتمثل تلك الأسلحة تهديدا خطيرا لحياة وممتلكات الشعب الصيني والبيئة. في هذه المرحلة، على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن العملية الشاملة للتدمير متأخرة عن الموعد المقرر لها. والصين إذ تشعر بالقلق العميق ولا تشعر بالارتياح إزاء بطء وتيرة التدمير، تحث اليابان على الوفاء بالتزاماتها بوصفها دولة طرفا متخلفة عن تلك الأسلحة بغية الانتهاء من عملية التدمير في وقت مبكر.

بشأن نزع السلاح النووي وحظر إنتاج المواد الانشطارية، وما إلى ذلك. إن إنشاء آلية جديدة منفصلة لتناول مسائل نزع السلاح النووي ما من شأنه إلا إضعاف سلطة الآليات القائمة واستنزاف موارد قيمة، وبالتالي ثبت أنه يؤدي إلى نتائج عكسية لعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ما برحت الصين تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الوحيد والأنسب للتفاوض بشأن المعاهدة. ويتعين على فريق الخبراء الحكوميين المعني بحظر إنتاج المواد الانشطارية والذي سيتم إنشائه في العام المقبل، أن يلتزم بالولاية المنصوص عليها في القرار ٥٣/٦٧، وينبغي أن تشمل الولاية في عضويتها البلدان المنتجة الرئيسية للمواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعلى فريق الخبراء الحكوميين أن يتقيد تقيدا صارما بمبدأ توافق الآراء، وينبغي إدراج عمله في إطار مؤتمر نزع السلاح، حالما يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله.

لقد طرحت قيادة الحكومة المركزية الجديدة في الصين الحلم الصيني من أجل نهضة الأمة الصينية. إن حلم الصينيين يتمثل في إحلال السلام، وتحقيق التنمية، والتعاون والوصول إلى نتائج مربحة، وهو مرتبط بأحلام الناس في جميع أنحاء العالم. تسعى الصين في تنميتها إلى تعزيز القوة من أجل السلام في العالم. وستمضي الصين قدما بشكل حازم على طريق التنمية السلمية وتعميق التعاون مع جميع الدول، على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة. والصين على استعداد للانضمام إلى جميع الأطراف للدفع قدما في عمليات تحديد التسليح الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم التهاني لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة خلال هذه الدورة. نحن واثقون بأن مداولات اللجنة تحت قيادتكم ستؤدي إلى

الأطراف الأخرى لتحقيق توافق في الآراء في وقت مبكر بشأن وضع مدونة سلوك، والعمل بصورة مشتركة في بناء فضاء إلكتروني سلمي وآمن ومفتوح وتعاوني.

إن منع التسليح وسباق التسلح في الفضاء الخارجي، والتفاوض على إبرام صك قانوني في أقرب وقت ممكن يهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وحماية أمن الفضاء الخارجي من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان. في عام ٢٠٠٨، قدمت الصين وروسيا في مؤتمر نزع سلاح مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. إن الصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف للاستمرار في إجراء مناقشات متعمقة لزيادة تحسين مشروع المعاهدة، وتيسير البدء بالمفاوضات في وقت مبكر.

توفر الشفافية وتدابير بناء الثقة تكملة مفيدة للجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتشارك الصين بنشاط في أعمال فريق خبراء الأمم المتحدة الحكوميين المعني بتدابير ضمان الشفافية وبناء الثقة في أنشطة استخدام الفضاء الخارجي، وتشارك بشكل واسع في المناقشات المتعلقة بوضع مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي.

رابعا، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توفر على نحو حازم الحماية لسلطة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. خلال السنوات الماضية، طُرحت مقترحات مختلفة بشأن قضايا تشمل إصلاح آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتعزيز المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والمضي قدما في عملية نزع السلاح النووي. وتعتقد الصين أن مؤتمر نزع السلاح، ولجنة نزع السلاح، واللجنة الأولى وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار هي الأماكن المناسبة للمداولات والمفاوضات

غير متعاونة ولا تغير من أعمالها. ومن هنا فإن التنفيذ الفعال لمعاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يكتسي أهمية فائقة في هذا الصدد.

إن القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. إزاء هذه الخلفية، يرحب وفدي بعقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي الذي انعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام. من خلال منابر تلك يمكن تبادل وجهات النظر فيما بين البلدان بشأن الإنجازات، والتحديات وأفضل الممارسات، من أجل تحسين ظروف العالم الذي نعيش فيه.

يؤيد وفدي تأييدا كاملا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ويعتقد أن نهجا إقليميا من هذا النوع سوف يلزم الدول باحترام نزع السلاح النووي في الأمصار.

بوتسوانا فخورة بالانضمام إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندانا. وبالتالي، فإننا نحث الكتل الإقليمية الأخرى على العمل معا من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل أحد أخطر التحديات التي نواجهها في هذا العصر. وتشكل هذه الأسلحة أكبر خطر على السلام والأمن، ليس في أفريقيا وحدها، بل في العالم بأسره. وهي تؤثر سلبا أيضا على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية.

ولذلك السبب يشير وفد بلدي مع السرور والارتياح إلى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة التي تشكل معلما هاما في نيسان/أبريل من هذا العام. ونعرب عن تقديرنا العميق لروح

نتائج مثمرة. نعرب عن دعمنا وتعاوننا لكم ولأعضاء المكتب في تنفيذ مهامكم. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لسلفكم السفير ديسرا بيركاي، ممثل إندونيسيا على الطريقة الفعالة جداً التي أدار بها دفعة عمل للجنة الأولى خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية.

إن بوتسوانا دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وتلتزم التزاما تاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالوقاية من الإخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن مسألة نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين ينبغي أن تصدر جدول أعمال الأمم المتحدة ما دام السلام والاستقرار غير متحققين.

تُعقد الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة في وقت يشهد فيه العالم استمرار الصراعات التي أسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس الأبرياء. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب كلها تشكل تحديات خطيرة ولها آثار مدمرة على السلام والاستقرار والتنمية. أتاحت لنا سائر المنابر الفرصة خلال الدورات الماضية، ولا تزال تتيح لنا الفرصة في هذه الدورة بالذات، لتقييم الإنجازات وتحديد التحديات التي نواجهها في مسائل نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين.

إن وفد بلادي، شأنه شأن جميع الأطراف المعنية، يشعر بالقلق الشديد إزاء عدم إحراز تقدم في بلوغ عالم خالٍ من المواد الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية، وهذا مرده إلى عدم تعاون بعض الدول الأعضاء التي ترفض تدمير ترساناتها النووية. وستظل الجهود التي يواصل بذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد من دون جدوى ما دامت الدول الأعضاء المعنية

بمجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل البحرين باسم مجموعة الدول العربية.

تولي الجزائر أهمية قصوى لترع السلاح العام والكامل بوصفه وسيلة لضمان السلم والأمن الدوليين، وتؤكد مجددا التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. لقد شهدنا في عام ٢٠١٣ جهودا ومقترحات ومبادرات جديدة مكرسة للتصدي لطائفة واسعة من القضايا في ذلك المجال. وستتم مناقشة بعضها بصورة متعمقة أثناء هذه الدورة للجنة.

وتكرر الجزائر - بوصفها دولة طرفا في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل - التأكيد على أن نزع السلاح النووي ما زال يمثل أولوية قصوى بالنسبة لها. وتعرب عن قلقها الشديد إزاء الخطر المحقق بالإنسانية جراء وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وعليه، فإن من الضروري إحراز تقدم ملموس في جهود نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للتشديد مرة أخرى على ضرورة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار التي تشكل حجر الزاوية لنظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ولضمان الامتثال لكل ركيزة من ركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

لقد اختارت أغلبية من الدول استخدام الطاقة الذرية للأغراض المدنية حصريا، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وفي الواقع، فإن الطاقة النووية تمثل خيارا استراتيجيا لكثير من البلدان النامية فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجاتها في مجال أمن الطاقة. وبناء عليه، يكرر وفد بلدي التأكيد على الحق المشروع للدول في تطوير الطاقة

التوافق القوية التي أبداها المجتمع الدولي أثناء انعقاد المؤتمر بشأن المعاهدة. ونرحب على وجه الخصوص، بأن دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ سيؤدي إلى تنظيم نقل الأسلحة التقليدية من أجل تفادي خطر تحويلها إلى الأثمين.

تؤيد بوتسوانا تماما تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن تأييدها الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها (انظر A/60/88). ومع ذلك، فنحن ندرك تماما أن تحقيق الأهداف الواردة في برنامج العمل لا يزال يمثل تحديا، بالنظر إلى محدودية الموارد والتفاوت في قدرات الدول. وعليه، فإننا نناشد شركاءنا في التعاون تقديم المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات بهدف تعزيز جهود تنفيذ ذلك البرنامج على الصعيد الوطني.

ختاما، يعرب وفد بلدي عن تمنياته لجميع أعضاء اللجنة بعقد مداورات مثمرة. ونأمل، بل نتوقع، أن تتمكن اللجنة، في ظل قيادتكم الفعالة للغاية، سيدي الرئيس، وبفضل الروح والتصميم الإيجابيين المعتادين التي تتسم بها، من التوصل إلى توافق في الآراء على أكبر عدد ممكن من القرارات.

بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يسرني أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والستين. وتتطلع إلى عقد دورة مثمرة تحت قيادتكم المقتدرة. ونؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون التامين معكم. وأود أيضا أن أهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم

بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في آذار/مارس، والذي يعقبه مؤتمر ثانٍ مقرر عقده في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وما دام إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يشكّل تدبيراً هاماً صوب تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فإن دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - المعروفة باسم معاهدة بليندايا - في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يمثل إسهاماً كبيراً في ذلك الصدد. وتدعو الجزائر - بوصفها من أولى البلدان المبادرة إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها - الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص، التي لم توقع وتصدق على مرفقات المعاهدة ذات الصلة بعد، إلى أن تفعل ذلك.

وينبغي أيضاً اتباع نموذج معاهدة بليندايا وغيرها من المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط. وتعرب الجزائر في ذلك الصدد، عن خيبة أملها لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً عقده في عام ٢٠١٢، لم يعقد بعد. وعليه، تدعو الجزائر الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث المقدمة لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، إلى بذل أقصى الجهود - وفقاً للقرار المتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ - بهدف عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير. وتشدد الجزائر على أهمية مشاركة جميع الدول في الشرق الأوسط في ذلك المؤتمر.

وبينما نشاطر الدول الأخرى الأعضاء مشاعر خيبة الأمل إزاء المأزق المستمر في مؤتمر نزع السلاح وفي هيئة نزع السلاح، فإن وفد بلدي يرى أن سبب المأزق يتمثل في غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول. وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر مجدداً أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية

النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بموجب نظام عدم الانتشار.

وبدافع من الشعور بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، على النحو المعرب عنه خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ التي عقدت في جنيف في وقت سابق من هذا العام، تدعو الجزائر جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تنفيذ خطة العمل تلك التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الثامن للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٠. ووفقاً لما جاء في أحكام معاهدة عدم الانتشار، فإنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص، التقيّد التام بالتزاماتها الخاصة في ذلك الصدد.

واقترعنا منها بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، فإن الجزائر تؤيد في ذلك الصدد، خريطة الطريق التي اقترحتها حركة عدم الانحياز أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، الذي عقد قبل بضعة أيام، التي تدعو بشكل رئيسي إلى الشروع في إجراء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر من أجل إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

وإلى أن يتحقق ذلك الهدف، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على ضرورة إبرام صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتود الجزائر أيضاً التشديد على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية السماح بدخولها حيز النفاذ. ومن شأن تحقيق ذلك الهدف أن يسهم في عملية نزع السلاح النووي. وترحب الجزائر بعقد مؤتمر أوسلو المعني

الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ونود أيضا أن نشدد على أن التعاون والمساعدة الدوليين أمر ضروري في هذا المجال.

إن الالتزام بالسلام والأمن الإقليميين هو أحد المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر. وفي هذا الصدد، سيعرض وفد الجزائر، كما كان الحال في السنوات السابقة، مشروع قرار بعنوان "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" والذي نسعى إلى اشتراك جميع الدول الأعضاء في اللجنة في تقديمه وتأييدها له.

وفي الختام، ترى الجزائر أن اللجنة الأولى عنصر أساسي في آلية الأمم المتحدة لترزع السلاح، وهي ملتزمة بالعمل البناء معكم، سيدي، ومع جميع الوفود من أجل الانتهاء من عملها بنجاح.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
بداية، أهنتكم، سيدي، على توليكم مهام رئيس اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم مساندتنا الكاملة وتعاوننا التام في اضطلاعكم بولايتكم.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره هما من المسائل ذات الأولوية العليا بالنسبة لكازاخستان. وتظهر مبادراتنا العديدة في إطار الأمم المتحدة بجلاء صلابة موقفنا. فالعملتان مترابطتان وتعزز كل منهما الأخرى. ولهذا السبب، من الضروري النهوض بهما في آن معا من خلال بذل جهود جماعية وبروح تعددية الأطراف.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية بعض التطورات الملموسة في مجال نزع السلاح النووي، من قبيل المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين روسيا والولايات المتحدة والمبادرات الأحادية الجانب من قبل المملكة المتحدة وفرنسا لتخفيض الأسلحة النووية. غير أنه، على الصعيد العالمي، لا يزال نزع السلاح النووي

المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بترزع السلاح. وفي الوقت نفسه، فإن الجزائر تشير إلى المقرر CD/1864 المتخذ بتوافق الآراء في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ تحت رئاسة الجزائر وتدعو مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. ويتطلع وفد بلدي إلى المداولات التي سيجريها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة. وبغية تعزيز مختلف أجزاء آلية الأمم المتحدة لترزع السلاح، فإن الجزائر تعيد التأكيد على موقفها بأنه ينبغي عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترزع السلاح. وترى الجزائر أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية عنصران هامان من عناصر الهيكل القانوني الدولي ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وتدعو إلى تنفيذها على نحو فعال ومتوازن غير تمييزي.

وبخصوص مسألة الأسلحة التقليدية، فقد أيدت الجزائر القرار الذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه معاهدة تجارة الأسلحة. وسيعزز اعتماد ذلك الصك المتعلق بالنقل الدولي للأسلحة التقليدية بكل تأكيد الهيكل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في منطقة الساحل، بوصفه مصدر إمداد للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. ووفد بلدي، الذي يشعر بالقلق إزاء هذا الاتجار غير المشروع، يؤكد مجددا على أهمية التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك للصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في

المداورات المماثلة التي ستجرى في المكسيك في العام المقبل عن توصيات ملموسة في هذا الصدد.

وكازاخستان، بوصفها دولة طالما عانت من التجارب النووية، تدعم هذه المبادرات وتأمل أن يسهم جميع أعضاء المجتمع الدولي في إيجاد جبهة أعرض واتخاذ إجراءات صارمة على صعيد مكافحة التهديد النووي.

تشعر كازاخستان ببالغ القلق إزاء الجمود الطويل الأمد في آلية الأمم المتحدة لترزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ونحن نرى أن من المهم للغاية بدء مفاوضات متعددة الأطراف بحسن نية حول اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبتزع السلاح النووي. ويمثل فشل المجتمع الدولي في اغتنام الزخم في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والانتهاكات للوقف الاختياري للتجارب النووية تذكيرا جديدا لنا بالحاجة الملحة إلى عودة ثلاثية الأمم المتحدة المعنية بتزع السلاح إلى مساره الرئيسي.

ويجب على مؤتمر نزع السلاح، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد، أن يرقى إلى مستوى توقعات العالم. وينبغي لأعضاء مؤتمر نزع السلاح تضييق هوة خلافاتهم وإيجاد مخرج من المأزق الحالي. وبالنظر إلى أهمية إجراء محادثات متعددة الأطراف قوية في جوهرها وتحرز تقدما بمرور الزمن في تنفيذ برنامج عمل، تقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للمشاركة بنشاط في عمل الفريق العامل غير الرسمي المكلف بإعداد برنامج عمل، وهو فريق أنشئ بموجب مقترحات قدمها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد قاسم - جومارت توكاييف، في ١٨ حزيران/يونيه.

وفي هذه المرحلة الحرجة، نرى أنه ينبغي أن نحافظ على جميع الموارد الحالية لمؤتمر نزع السلاح، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث

طموحا وليس إنجازا حيث نجد أنفسنا تحت ضغط ترسانات تضم الآلاف من الأسلحة النووية. وتهيب كازاخستان بالدول النووية أن تتعهد ببذل جهود مخصصة من أجل القضاء على الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبتخاذ تدابير عملية في هذا المجال. والقضاء على الأسلحة النووية هو التزام يتعين ألا يقتصر التقيد به على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ولكن ينبغي أن يشمل أيضا الدول غير الأطراف في المعاهدة.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن القضاء التام على الترسانات النووية هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ونغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن مبادرة كازاخستان الخاصة بصياغة إعلان عالمي بشأن عالم خال من الأسلحة النووية في إطار الأمم المتحدة تمثل أحد السبل لتعزيز الالتزام السياسي للمجتمع الدولي بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والإعلان يمكن أن يذكر العالم بأنه ولئن كانت الخلافات قد تستمر بشأن السبل الكفيلة بتحقيق ذلك، فإنه لا يوجد خلاف على الهدف نفسه. وهو يمكن أن يكون بمثابة مصدر إلهام للعمل ولتشجيع المساءلة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتزع السلاح. ويمكن أن يكون مصدر إلهام لبذل جهود جديدة لإنهاء الأزمات التي تشل الآلية المتعددة الأطراف لترزع السلاح.

وتثبت العواقب الإنسانية والبيئية الوخيمة للتجارب النووية التي أجريت في سيميبالاتينسك وغيرها من مواقع التجارب النووية في جميع أنحاء العالم عدم إمكانية التحكم في زمان أو مكان الآثار المترتبة على أي استعمال للأسلحة النووية. وقد أكد مؤتمر أوصلو الذي عُقد مؤخرا على إمكانية اتباع نهج إنسانية حيال المشكلة. ويحدونا الأمل أن تسفر

التهديد باستعمالها. وعلى الرغم من أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي الآن أكثر من نصف مساحة العالم، فإن معظم بروتوكولات ضمانات الأمن النووي لا تزال قيد التفاوض أو لم تصدق بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عليها حتى الآن، بما في ذلك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وكازاخستان وغيرها من دول آسيا الوسطى تعتبر معاهدة سيميپالاتينسك خطوة ترمي إلى تعزيز السلام والأمن الإقليميين. وبدء مشاورات حول هذا الموضوع بين دول آسيا الوسطى الخمس والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في جنيف في هذا العام يمثل خطوة جيدة إلى الأمام. ونحن راضون عن مستوى ووتيرة مشاركة الدول الخمس النووية في حوارها مع دول آسيا الوسطى الخمس. وتأمل كازاخستان، بصفتها منسقة دول آسيا الوسطى، في ضمان إمكانية تطبيق المعاهدة وكفالة فعاليتها قريبا من خلال إجراء مشاورات بناء بين الأطراف المعنية.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم يشكل إسهما هاما في عدم الانتشار النووي وفي السلام والأمن. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية تشجيع ودعم مثل هذه المبادرات.

ولا يزال من بين التحديات الرئيسية التي تواجهنا حاليا عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل لعام ٢٠١٠. وأهمية هذا المؤتمر تنبع من دوره المحوري المتمثل في كفالة الأمن الإقليمي والعالمي على السواء. ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تظهر الإرادة السياسية اللازمة لعقده في أقرب وقت ممكن.

نزع السلاح، لا سيما بالنظر إلى أهمية هذه المحافل والدور الأساسي الذي تضطلع به.

ولمعاهدة عدم الانتشار دور لا غنى عنه في التخفيف من وطأة تحديات الانتشار النووي المعاصرة. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تتمكن من الحيلولة دون زيادة انتشار الأسلحة النووية، فإننا نريد أن نثق بالإرادة السياسية والتطلعات الصادقة لكفالة عدم استنفاد أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يمكن أن يكون الوقف الطوعي للتجارب النووية من قبل الدول النووية، برغم كونه عاملا هاما للأمن النووي، بديلا عن وثيقة ملزمة قانونا مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبدء نفاذ هذه المعاهدة في وقت مبكر أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار.

كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساعدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والذي تعتبره كازاخستان جزءا من المحافظة على حالة تأهب قصوى في ما يتعلق بالحد من التهديد النووي.

ومشروع "مهمتنا هي إلغاء التجارب" الذي أطلقته كازاخستان في أستانا في العام الماضي مستمر والحملة تحرز تقدما تدريجيا. فقد انضم مواطنون من أكثر من ١٠٠ دولة بالفعل إلى هذه الحملة بالتوقيع على التماس لحظر تجارب الأسلحة النووية، من المزمع إحالته إلى رؤساء الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك إلى البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر التجارب أو معاهدة عدم الانتشار أو لم تصدق عليهما.

يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة نحو عالم أكثر أمانا. وينبغي تشجيع مثل هذه المبادرات بتقديم ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو

الوطنية لكفالة انضمام كازاخستان إلى هذه المعاهدة الهامة في أقرب وقت ممكن.

ختاماً، أود أن أؤكد على أن الإرادة السياسية أمر حاسم لتحقيق نتائج ملموسة على صعيد المسائل المعلقة في مجال نزع السلاح. وكازاخستان ملتزمة التزاماً ثابتاً بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن وفد بلدنا لن يدخر وسعاً في تقديم الدعم والتعاون من أجل إنجاح مهمتكم.

السيد مويبي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
باسم جمهورية تترانيا المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. وأعتقد أنكم ستقودون عملنا إلى خاتمة ناجحة وأؤكد لكم تعاون وفد بلدنا. كما أود أن أثني على سلفكم لجهوده الدؤوبة وتفانيه في أعمال اللجنة الأولى.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3). كما نرحب بالبيان الذي أدلت به المثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين.

تدعو جمهورية تترانيا المتحدة إلى الترع الكامل والتام للأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل بصورة لا رجعة فيها. ومثلما نعارض حيازة وتطوير الأسلحة النووية، فإننا نعارض كل الجهود الرامية إلى شن حرب، أيا كانت الأسلحة المستخدمة فيها، نووية أم تقليدية. فقد أنشئت اللجنة الأولى لمساعدة المنظمة في الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن ضمان السلام والأمن والتنمية البشرية. ولم يتحقق ذلك الهدف بالكامل حتى الآن، بسبب مختلف التحديات التي ما زال يتعين التغلب عليها والتحديات التي جرى التصدي لها بشكل جزئي أو خاطئ.

وفي ضوء النهضة النووية المعاصرة، فإن كازاخستان بوصفها واحدة من أكبر موردي منتجات اليورانيوم، تقف على أهبة الاستعداد لتعزيز قضيتنا المشتركة. ومحادثات أستانا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها بشأن إنشاء مصرف دولي لليورانيوم المنخفض التخصيب تحت إشراف الوكالة ونظام ضماناتها تضي قدمًا بنجاح. ونعتقد أن هذه المبادرة ستكون إسهاماً عملياً آخر لكفالة حصول جميع الدول على الوقود النووي. وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض التخصيب لا يفتقر بالمرّة من الحق غير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

تعرب كازاخستان عن بالغ قلقها إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرًا في سوريا. وانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، على النحو الوارد في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن، سيحول دون إمكانية تكرار استخدامها. وندعو الحكومة السورية إلى الامتثال التام لبرنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية.

ما فتنتنا ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وإلى ضمان وجود مراقبة دولية. وإنشاء آلية فعالة للتحقق من شأنه أن يعزز الثقة المتبادلة والأمن.

ونرحب باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل. وكازاخستان على ثقة بأن المعاهدة ستسهم إسهاماً كبيراً في جهودنا المشتركة الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وأود أن أبلغ اللجنة بأننا نركز بصورة نشطة في جهودنا على إضافة اللمسات الأخيرة لإجراءاتنا

ولكن لم نفقد الأمل بشكل كامل. بعد الحرب العالمية الثانية، عقدت الأمم المتحدة العزم على ما يلي:

”يطبعون سيوفهم سكا ورماحهم مناجل.
لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب
فيما بعد“ (الإنجيل المقدس، أشعياء ٤: ٢).

فلنترجم إذن القرارات التي نتخذها خلال هذا الشهر إلى عمليات إنمائية، وتمكين سكان العالم من العيش في جو أفسح من الحرية، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية تنزانيا الاتحادية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. لقد طلب ممثلان منحهما الكلمة لممارسة حقهما في الرد، وقبل أن أعطيتهما الكلمة، أود أن أذكر الوفود بأن عدد البيانات التي يدلي بها أي وفد ممارسة لحق الرد في أي جلسة معينة، تقتصر على بيانين للبلد الواحد، وتقتصر مدة البيان الأول على عشر دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجمهورية العربية السورية ممارسة لحق الرد.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): أؤكد بداية بأن حكومة بلدي تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية وتعتبرها جريمة مروعة يجب تقديم مرتكبيها في سوريا من مجموعات إرهابية ودول تقف وراءها للمحاسبة. لقد انضمت سوريا مؤخراً إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، انطلاقاً من إيمانها العميق بضرورة التخلص من هذه الأنواع من الأسلحة، وكخطوة في الطريق للعمل الجاد والفعال لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل. كنا نتوقع سيدي الرئيس من ممثل فرنسا أن يرحب بقرار سوريا الإيجابي هذا، بدلا من التعامل السلبي معه وأن يتعامل بشكل بناء باعتبار بلده عضوا دائما في مجلس الأمن، مع التطورات الإيجابية التي تسعى للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سوريا بدلا من وضع العراقيل أمام

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، نشب سباق التسلح - ليس لأن العالم يريد المزيد من الأسلحة ولكن لأن بعض الدول الأعضاء تصورت خطأ أن القوة العسكرية ستضمن لها الأمن المطلق. ولكن ذلك لم يحدث واندلع سباق تسلح بين الدول المنتصرة، بدلا من منع الدول المهزومة من استحداث أسلحة لا داع لها.

وأفضى استخدام الأسلحة النووية في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية إلى الشروع في نزع السلاح. وشرعت الجمعية العامة في عملية نزع السلاح من أجل إنقاذ العالم من ويلات حرب أخرى. وقلل فشل تلك العملية الحماس لترع السلاح، وحوله إلى تحديد الأسلحة. وأضعف ذلك عملية نزع السلاح بشدة وطورت الدول الأعضاء أسلحة أخرى لتشن بها حروبا بيولوجية وكيميائية عندما لا ترغب في استخدام الأسلحة النووية. ولم يكن الدافع وراء ذلك القرار القوة العسكرية ولكنه اتخذ لاعتبارات سياسية وأخرى تتعلق بتعزيز المكانة. وعليه، فإن قرارات شن الحروب لم تتخذها السلطات الدفاعية ولكن الهيئات التشريعية في الدولة وأعلى السلطات فيها. وكان من يشغلون هذه المناصب العليا أشخاص لديهم طموحات معينة، سياسية واستراتيجية على السواء. هل اختفت الطموحات السياسية والاستراتيجية من الوجود؟ لا. وبالتالي، من أجل معالجة مسألة نزع السلاح الشامل والكامل، فإننا بحاجة لمعالجة طموحاتنا السياسية والاستراتيجية بصدق، بغية سد الفجوات الفاصلة بين الدول، وبث الانسجام فيما بينها في نهاية المطاف. إننا لا نطالب بإقامة عالم خال من المنافسة. على العكس من ذلك، فإننا نسعى إلى إقامة عالم يسوده التعاون والتنافس من أجل تحقيق التنمية البشرية، وليس تدمير الإنسان. ولن نصل من خلال المناقشات والقرارات المتعلقة بترع السلاح الشامل والكامل، سوى إلى إصلاحات، وليس إلى حلول دائمة.

الأمن ذات الصلة التي تحظر أي نوع من الإطلاق، باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ولا تشكل التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب زيادة قدرتها المتعلقة بالقذائف، التي تتيح لها إطلاق أسلحة دمار شامل، فقط انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولكن أيضا تحديا خطيرا لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي، الذي يقوم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

إن هذه الأنشطة الاستفزازية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غير مقبولة على الإطلاق، لأنها تقوض السلام والأمن في شمال شرق آسيا والمجتمع الدولي ككل. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي لم تمتثل للتعهد المتعلق بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، المتفق عليه في البيان المشترك للمحادثات السادسة. إن اليابان تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة أخرى على الامتثال الكامل للالتزامات المترتبة عليها. بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزامها. بموجب البيان المشترك المنبثق عن المحادثات السادسة.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرفض مرة أخرى بشدة التعليقات التي أدلى بها ممثل اليابان. وليس لدى اليابان مؤهلات أو سمعة للحديث عن القضاء على الأسلحة النووية. وليست المبادئ الثلاثة غير النووية لليابان إلا مجرد حذاع. حيث تمتلك اليابان حاليا أكثر من أربعة أطنان من البلوتونيوم، تكفي لصنع أسلحة نووية إذا ما قررت ذلك. وتذهب اليابان أيضا حاليا إلى أبعد من حدود الرغبة في تجديد نزعتها العسكرية في منطقة شمال شرق آسيا. كما أود أن أشير إلى أن اليابان هي السرطان الذي يهدد السلم في شمال شرق آسيا والسلام والاستقرار أيضا في شبه الجزيرة الكورية.

هذا الحل، والسعي بكل الوسائل لإفشاله. وفي الحقيقة فإننا لا نفهم هذا التهجم غير المبرر من لدن ممثل فرنسا، فبلدي لم يقم يوما باحتلال بلده، كما فعلت دولته بسوريا وبالكويت من الدول الأخرى ونطالب النظام الفرنسي بتقديم الاعتذار لسوريا وشعبها عن استعمارها لسوريا، كما نود أن نذكر ممثل فرنسا بأن بلده قامت بإجراء تجارب للأسلحة النووية على البشر في الصحراء الجزائرية وتجارب نووية ألحقت أضرارا كارثية بالبيئة في مناطق في المحيط الهادئ، وكانت من أوائل الدول التي استخدمت السلاح الكيميائي في العالم، كما أن بلده هو المسؤول الأول والحصري عن إدخال السلاح النووي إلى الشرق الأوسط من خلال تزويد إسرائيل بمفاعل ديمونة النووي في عام ١٩٥٥.

أخيرا، يحاول ممثل فرنسا أن يفرض على تقرير لجنة التحقيق نتائج لم ترد فيه، واتهاماته للحكومة السورية لا أساس لها من الصحة أو المصداقية، ومن الواضح مما قاله ومما نسمعه من مسؤولي بلده بأن حكومته قد أصبحت جزءا من المشكلة في سوريا، وليس جزءا من الحل.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نهاية جلسة أمس (انظر A/C.1/68/PV.3). وسأوجز للغاية.

تطور اليابان الفضاء الخارجي، وفقا للالتزامات الدولية مثل المعاهدات ذات الصلة المتعلقة بتطوير واستخدام الفضاء. ويقوم ذلك على السياسة المنصوص عليها في الدستور الياباني ويقتصر حصرا على الأغراض السلمية. وبالتالي، من غير المناسب للغاية مقارنة أنشطة الفضاء التي تقوم بها اليابان مع تلك التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تزال تطلق قذائف، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس

نحو منتظم عن كمية مخزونها من البلوتونيوم وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة البلوتونيوم.

ختاما، يجب على المجتمع الدولي أن يتذكر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تواصل تطوير ترسانتها النووية وبرامج تطوير القذائف - بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم - في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وللبيان المشترك الصادر عن المحادثات السادسة الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويجب أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراءات ملموسة لإظهار التزامها الحقيقي بترع سلاحها النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق لا رجعة فيها، بغية استئناف المحادثات السادسة الأطراف. واستنادا إلى هذا الإدراك، ما برحت اليابان تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءات ملموسة كهذه.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سأتكلم بإيجاز شديد. ففي البيان الذي أدلى به للتو فيما يتعلق بلدي، هناك جانبان أود أن أتناولهما. وهي أمور استمعنا إلى بعضها منذ عدة سنوات، وبعضها الآخر جديد. وفيما يخص الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي نستمع إليها كل عام، أود فقط أن أشير - كما هو الحال في السنوات السابقة - إلى المعلومات المستكملة التي قدّمت منذ بضع سنوات. وفيما يتعلق بالجوانب الجديدة، أكتفي بدعوة زميلي إلى قراءة البيان الذي أدليت به، علاوة على التقرير الذي أعد في إطار لجنة التحقيق التي أنشأها الأمين العام بشأن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وقد نشر بالفعل قبل بضعة أسابيع.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرى وفد بلدي أن التعليقات التي أدلى بها ممثل اليابان للتو مليئة بالتحيز التام والتشويهات والنفاق. ومبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة التي تدعيها اليابان

الرئيس: أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات إضافية في إطار ممارسة حق الرد.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، يظل التزام حكومة اليابان بالمبادئ الثلاثة غير النووية ثابتا بدون تغيير، وتمثل تلك المبادئ في عدم تملك الأسلحة النووية ودعم تصنيعها وعدم السماح بإدخالها إلى أراضي اليابان. إن عزم اليابان على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، أمر ثابت لا يتزعزع.

ثانيا، لا توجد وقائع تبين أن حكومة اليابان سمحت على الإطلاق بإدخال دولة أخرى أسلحة نووية إلى الأراضي اليابانية. بناء على السياسة النووية للولايات المتحدة التي أعلنت عنها حتى الآن، على غرار إعلان عام ١٩٩١، ترى حكومة اليابان بأنه لا وجود لأي أسلحة نووية أدخلتها الولايات المتحدة، بما في ذلك عبر السفن و/أو الطائرات، التي ترسو في الموانئ في أو من خلال الأراضي اليابانية أو تعبر من خلالها.

وأؤكد مجددا أن اليابان ما زالت تواصل سياسة التقيد بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة.

ثالثا، لن تحيد اليابان أبدا عن توجهها السلمي. وتفخر اليابان بإعلاء المجتمع الدولي من شأنها جراء سيرها على طريق السلام عقب الحرب العالمية الثانية.

رابعا، ما تزال اليابان تمثل امتثالا صارما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الالتزامات الناشئة عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها طرفا في معاهدة عدم الانتشار. وقد أكدت الوكالة الدولية استخدام اليابان السلمي للطاقة النووية في تقريرها الختامي السنوي، مشيرة إلى أن جميع المواد النووية في البلد ما تزال مسخرة للأنشطة السلمية. علاوة على ذلك، وإلى جانب الالتزامات القانونية وتدابير الشفافية الدولية، ما تزال اليابان تبلغ على

ليست سوى خداع لا أكثر. ففي كل عام تجوب حاملات الطائرات والغواصات النووية البحرية للولايات المتحدة المياه الإقليمية لليابان بحرية تامة. وتتكدس مادة البلوتونيوم على نحو متزايد في البلد. بل إن هناك شخصيات سياسية تجهر بالدعوة إلى تسليم اليابان نوويا. ولقد سبق أن أوضحنا موقفنا إزاء مشاركة اليابان في المحادثات السداسية الأطراف. وأوضحنا أن اليابان ليست ملتزمة أخلاقيا أو قانونيا أو أن لديها سلطة تخولها المشاركة في المحادثات السداسية الأطراف.

الرئيس: ولكن قبل ذلك أذكركم من جديد بأن قائمة المتكلمين المفتوحة للمناقشة العامة ستقفل في الساعة السادسة من مساء هذا اليوم. وأمام الوفود الراغبة في إلقاء كلمة والتي لم تسجل أسماءها بعد في القائمة خمس ساعات فقط للقيام بذلك. وفي هذه الأثناء فقد نشرت القائمة على موقع اللجنة "QuickFirst".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.